

تصوير أبو عبيد الرحمن الكردي



العولمة وصدام الحضارات

قراءة في فكر محاضير محمد

منتدى إقرا الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

د. أحمد يوسف القرعي



مكتبة الشروق الدولية

العولمة وصدام الحضارات

قراءة في فكر محاضر محمد

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م



٩ شارع السعادة . أبراج عثمان . روكسى - القاهرة

تليزون وهاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٢٩

Email: < shoroukintl. @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo. com >

العولمة وصدام الحضارات
قراءة في فكر محاضر محمد

د. أحمد يوسف القرعى



مقدمة

المفكر ورجل الدولة محاضر بن محمد ليس فى حاجة إلى التعريف به، فهو من أبرز المفكرين الساسة أو الساسة المفكرين، حيث جمع بين ممارسة السياسة وصناعة الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع عندما اعتلى قمة السلطة السياسية فى بلده (ماليزيا)، ونجح فى توظيف ملكاته الفكرية لاستحداث نهضة تنمية اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه على أرض بلاده، وكان الربان الأكثر مهارة وخبرة وهو يواجه عاصفة الأزمة الاقتصادية الطارئة فى منتصف الطريق عام ١٩٩٦/١٩٩٧م؛ فقد استطاع الاستفادة من أدبياته الطبية (كأستاذ طب سابق) فى كتابة روضة الإصلاح الاقتصادى السريع والفعال للأزمة التى عصفت بماليزيا ضمن دول آسيوية أخرى، رافضاً روضة الإصلاح التقليدى التى وضعها صندوق النقد الدولى، وبهذا قاد محاضر ابن محمد بلاده إلى مصاف النمر الآسيوية العملاقة ومصاف الدول الصناعية المتقدمة فى عالم الشمال .

وكان من أبرز عوامل نجاح محاضر بن محمد فى استحداث تجربة تنمية متميزة لدولته ماليزيا تمتع مفكرنا برؤية

ناقبة لكل متغيرات وظواهر العصر وفي مقدمتها ظاهرة العولمة وكيفية التعامل معها لصالح بلاده ولصالح قارته (آسيا) ولصالح أمته (الأمة الإسلامية)، ولصالح انتماءاته للعالم الثالث، عالم الدول النامية، وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ١٥. وكان مفكرنا جريثا في نقده لتداعيات العولمة السلبية ولم يتردد في المطالبة بوضع العولمة موضع المساءلة، وبعدم ترك الأمر برمته للدول الغنية أن تقرر ماتشاء .

ومفكرنا محاضير بن محمد من مواليد عام ١٩٢٥م وتخرس منذ شبابه المبكر على العمل في الاتحادات الشبابية ككادر سياسى ملتزم، ثم دخل حلبة العمل الحزبى منذ منتصف الأربعينيات، وانغمس فى الأنشطة السياسية خلال دراسته فى كلية الطب، وبعدها دخل معترك العمل البرلمانى منذ منتصف الستينيات وبدأ تولى عدد من الحقائب الوزارية خلال السبعينيات قبل اختياره رئيسا للوزراء فى يوليو ١٩٨١م. وظل على قمة السلطة السياسية حتى تركها طواعية فى نوفمبر ٢٠٠٣م بعد أن قدم تجربة رائدة تنموية مصحوبة بزاد فكرى خلاق ورؤية ثقافية واسعة، عبر عنها فى خطبه وأحاديثه فى المناسبات القومية لبلاده وأمام المحافل الإقليمية والدولية، وضمتهاموسوعته بمجلداتها العشرة المنشورة عام ٢٠٠٣م، والتي تولت نشرها دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت .

وموسوعة محاضير بن محمد عطاء فكرى متدفق لا ينطلق من فراغ وإنما من وحي رؤية إصلاحية، نجحت على أرض الواقع ولها دروسها المستفادة أمام كل شعوب الدول النامية وأن الأوان يمثل هذا العمل الموسوعى - أن تتبادل تلك الدول خبراتها وتجاربها وتبحث معا سبل التعاون والمشاركة فيما بينها. ونستطيع القول دون مبالغة إن كتابات مفكرنا محاضير بن محمد تشكل إضافة فكرية إلى اجتهادات المفكرين العرب والمسلمين الذين أبدعوا فى هذا المجال، وفى مقدمتهم: الفارابى، والكواكبي، والأفغانى، ورشيد رضا، ومالك بن نبي (صاحب كتاب كومولث العالم الإسلامى)، وجمال حمدان (فى كتابه العالم الإسلامى) . الخ .

نحن إذن أمام مشروع نهضوى فكرى وعلمى معاً أبدع صاحبه فى عطائه الفكرى جنباً إلى جنب مع إنجازاته التنموية داخل بلده «ماليزيا» ومشاركته فى التعاون الآسيوى الإقليمى، وفى المحافل الدولية . وكل الشواهد تؤكد أن تجربة محاضير بن محمد تعد لبنة فى إعادة ترتيب كل من بيت العالم الإسلامى، والعالم الثالث لمواجهة أخطبوط العولمة وتداعياتها وإرساء لديمقراطية عادلة فى القرية الكونية التى ترفض مبدأ الهيمنة القطبية .

وتشكل فصول هذا الكتاب الصغير قراءة فى فكر محاضير بن محمد من واقع مجموعة مقالات نشرتها تباعاً فى صفحات قضايا وآراء بجريدة

الأهرام فيما بين أول نوفمبر ، و ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣ م . كما حرصت على نشر نص محاضرة محاضير بن محمد عن التكامل بين الحضارات والثقافات المختلفة كملحق خاص للكتاب وهي إحدى محاضرتين ألقاهما مفكرنا محاضير محمد بمكتبة الإسكندرية في ٥ ، ٦ سبتمبر ٢٠٠٤ م .

د. أحمد يوسف القرعى
نائب رئيس تحرير الأهرام
مدير تحرير مجلة السياسة الدولية

العولمة وتحدياتها

برغم كونه ليبرالى الفكر حتى النخاع ويؤمن بنظام السوق والرأسمالية من ثم فهو عولى التوجه . . برغم هذا فقد كان وما يزال مفكرنا محاضرير بن محمد (رئيس وزراء ماليزيا الذى ترك منصبه فى نوفمبر ٢٠٠١ م) من أشد خصوم العولمة بواقعها المعاصر ، فقد أبرز وجهها القبيح كشف عملاءها من المضاريرين والمتلاعبين بالأموال الضخمة وبالعملة فى بورصة ، ووصفهم بأنهم عناصر مارقة لا خلاق لهم فى المجتمعات البشرية تسيء استغلال النظام دائماً ، كما تحصل على مكاسب خطيرة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية .

هكذا انتقدها بشدة محاضرير بن محمد وكانت أقوى كلماته نقداً عندما قال مفكرنا : إنه إذا تغاضينا عن كثير من عيوب ونقائص العولمة فلن ستمر العولمة ، ولن يمكن الدفاع عنها ، وبدلاً من ذلك ستصبح كما هى فى دوائر متعددة مجرد كلمة بذئثة ومثلها مثل العديد من الأفكار المزيفة لأخرى سىتهى بها الحال إلى مزبلة التاريخ . وأن الوضع الحالى لا يمكن أن يستمر ، وأن العالم لن يتحمل أكثر من ذلك . . ويؤكد

مفكرنا هنا أنه يجب أن تكون لدينا القوة والشجاعة لنقوم بما هو منتج ونافع لشعوبنا وللمجتمع الإنساني العالمي؛ لأن وعد العولمة بتحقيق الرخاء الكونى ليس سوى وهم وضلال، وأنه من الحكمة أن نتعامل بشكل براجماتى مع المطالب التى يقدها أنصار العولمة الذين زعموا أن العولمة صالحة لكل فرد، وفى كل الأزمان، وبكل الوسائل، وذلك مناقض لكل الحقائق التى أفرزتها تجارب عديد من الدول فى شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .



وتستمد كتابات مفكرنا محاضير بن محمد عن العولمة وتحدياتها أهميتها من كونها كتابات رجل دولة خاض تجربة الإصلاح الاقتصادى فى بلاده بسياسات جريئة وغير تقليدية خلال عامى ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م لمواجهة المضاربات المالية فى البورصة ولإنقاذ الاقتصاد المالىزى الذى كان على شفا الانهيار . . ولم يكن هجوم مفكرنا على نظام السوق والرأسمالية والعولمة يعنى عدم إيمانه بهذا النظام، فماليزيا ضمن الدول الأكثر عولمة وانفتاحاً على العالم، وإنما انصب نقد مفكرنا على العولمة الجامحة دون قيد أو شرط، حيث طالب بمساءلة العولمة الحالية وعدم تركها هكذا للدول الغنية لبلورتها وخضوعها لقوانين وممارسات تحمى الدول الفقيرة من تكرار التعرض لاضطرابات اقتصادية ضخمة، مع منح التسهيلات لغير القادرين . كما طالب مفكرنا بأن تعمل الدول النامية معاً ليكون لها دور فى اتخاذ القرارات التى تمنح العولمة شكلاً متوازناً .

بمثل تلك الأفكار والآراء حول العولمة وتحدياتها وكيفية تعامل شعوب لدول النامية مع تداعياتها تناول مفكرنا محاضير بن محمد مسألة العولمة فى مجلدين (الرابع والسادس) من المجلدات العشرة لموسوعته القيمة لتي نشرتها أخيراً دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى بيروت .

ويمكن تركيز الكم الهائل من الأفكار والآراء التى أدلى بها محاضير بن محمد حول العولمة فى نقطتين أساسيتين : أولاهما : القبول بالعولمة كظاهرة من حيث المبدأ ، وفى الوقت نفسه نقدها نقداً لاذعاً من حيث واقعها الحالى . والنقطة الأخرى تتعلق بكيفية التعامل مع العولمة ومواجهة أخطارها .



وبشأن القبول بالعولمة كظاهرة من حيث المبدأ - وفى الوقت نفسه نقدها نقداً لاذعاً من حيث واقعها الحالى - يمكن تقديم عدد من الأفكار والآراء التى بناها مفكرنا محاضير بن محمد فيما يلى :

* قد تكون العولمة فكرة حان وقتها ، ولكن هذا وحده يجب ألا يعنى أنه يجب علينا جميعاً قبولها صاغرين ، لا بد أن نضمن أنها لمصلحتنا - فرادى ومجتمعين - قبل أن نقبلها . ويقدم مفكرنا الدروس المستفادة من تجربة بلاده ويقول : لقد عاش بعضنا بالفعل تجربة كبيرة من التدفق الحر المعولم لرأس المال ، لقد استفدنا ولكننا كذلك عانينا ونعانى حين يكون هناك سوء استغلال . ولا بد من الاستفادة من تجاربنا فى تشكيل العولمة

وتحسينها كى نقلل من سوء الاستغلال ، ونساعد فى تحقيق الخير الذى تعد به العولة .

* اليوم تتجاهل العولة من هم أشد فقراً ، وبرغم أنه فى عالم عولمى يجب توزيع الثروة بالتساوى على كل العالم فإن ذلك لا يحدث ، عالم اليوم شديد الشراء ولقد أسهم الجمع بين أشكال التكنولوجيا والموارد الطبيعية فى أن يصبح تكوين ثروة غير محدودة أمراً ممكناً ، وهناك من الثروة فى العالم ما يكفى للتخلص نهائياً من الفقر .

* طبقاً لما يقوله مفكرو الغرب وواضعو أيديولوجياته الكبار ، فإن العولة تقوم على إزالة الحدود والحواجز القومية أمام تدفق رأس المال إلى حيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، وبما أن رأس المال - وعملياً كل السلع المصنعة - يخصص الدول المتقدمة والغنية ، فلا بد من أن يودى فتح الحدود إلى إجبار الفقراء على قبول تدفق كل شىء من رأس المال حتى السلع المصنعة وحتى الخدمات من الأغنياء ، وسوف تكون المحصلة تدفقاً ضخماً فى اتجاه الخارج لكل ما لدى الدولة الفقيرة من نقد أجنبى .

* عندما تدعو العولة إلى التدفق الحر لرأس المال فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث ، ففى عالم بلا حدود يمكن للمتلاعبين الذين لديهم كم غير محدود من المال عرض أية كمية من أية سلعة فى أنحاء العالم بأسعار أقل باستمرار ، وسوف يجد منتجو السلعة الحقيقيون الأسعار تهبط إلى ما دون التكلفة الفعلية مما يودى إلى خسائر ضخمة . وكثيراً ما يخسر المتعاملون الحقيقيون فى السلع الحقيقية المال فى حين يكسب المضاربون

التلاعبون أموالاً ضخمة دون أن يمتلكوا أية بضائع أو سلع أو عملات نقيية أو يسلموها . ويمكن أن تفلس دول وحكوماتها بالكامل ؛ لأن نتجاتها تأتي بأسعار دون التكلفة وتفقد عملاتها قيمتها . والخسارة ست اقتصادية وحسب ، بل كذلك اجتماعية وسياسية . ويمكن أن سقط الحكومات ومنها ما سقط بالفعل بسبب هذا التعامل في السلع التي وجود لها بما في ذلك المال . ولذلك فإنه حين تجعل العوامة تدفق رأس مال حراً فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث .

هكذا أوضح مفكرنا الجانب المضيء للعوامة في كلمات قليلة ، بينما باض بكلمات كثيرة وهو يعدد مظالمها . وهنا يقول : من الواضح أن عوامة (والعالم لا تحده حدود) لها حسناتها وسيئاتها فهي ليست علاجاً كل العلل الاقتصادية ، فبينما يمكن أن تغني الفقراء فمن الممكن كذلك ن تفقر الأغنياء ، بل وتدمر اقتصاد الدول والأقاليم . . وبهذا أوضح فكرنا الظلم الاجتماعي والاقتصادي المحتمل الذي قد ينتج عن العوامة ير المقيدة التي تسود فيها مصلحة الأقوى . ومن هنا وصف محاضير بن حمد العوامة بأنها مفهوم لا يتصف بالكمال فقد يأتي بالخير الكثير إلا أنه ن الوقت نفسه يمكن أن يساء استغلاله وأن يؤدي إلى نتائج مأسوية .

وتتضح هنا أبرز أفكار مفكرنا محاضير بن محمد بشأن قبوله من حيث بدأ لظاهرة العوامة مع نقدها نقداً لا ذعماً وكشف عوراتها . ومع نقده لاذع للعوامة وتداعياتها وتقديم صورة مخيفة لها فإنه يعود ويؤكد أنه س بوسعنا أن نرفض العوامة كلية لكننا نستطيع التأثير في تفسيرها

ونستطيع تنظيمها ، ونستطيع تغيير إيقاعها ونستطيع إعادة تشكيلها ، فالعولة - كما يوضح مفكرنا - ليست مرادفة لعالم بلا حدود ، فالحدود يجب أن تستمر وتحترم ، فبواسطة الحدود نستطيع أن نحدد ما يمكن أن يمر وما لا يستطيع ذلك . وبالطبع لن نستطيع إحكام السيطرة بشكل تام . وفي وجود الحدود نستطيع أن نحتمي بعض صناعاتنا حتى تصبح قادرة على المنافسة ونستطيع أن نفرض حظراً أو تعريف جمركية على المنتجات التي يمكنها أن تدخل منافسة غير متكافئة لصالحها مع مشروعاتنا . ونستطيع كذلك أن نمنع المتلاعبين بالبورصة من تعريضها للإفلاس كما سبق وفعلوا عن عمد في شرق آسيا خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م ، وبواسطة الحدود هناك أشياء كثيرة - كما يقول مفكرنا - نستطيع القيام بها لنندعم أنفسنا ولنمنح أنفسنا الوقت اللازم لكي نستعد للمواجهة التي تبدو محتومة مع العولة الفوضوية تماماً .

وهنا يتساءل مفكرنا ويقول . . هل يجب أن نتعرض لكوارث مريعة ثمناً للعولة؟ . . وهل من الممكن أن تكون هناك عولة دون ذلك الألم الذي لا يحتمل؟

* ويجيب مفكرنا عن هذا قائلاً: نعم ليس من الضروري أن يصاحب العولة تسيب تام . فالاثان ليسا الشيء نفسه وعن طريق بعض الترتيبات من الممكن الحصول على عولة ليس فقط أقل تدميرية بل ومفيدة للجميع . وهنا يقدم مفكرنا محاضير بن محمد عدداً من الأفكار والآراء يمكن تسجيل أهمها فيما يلي :

* ينبغي إعادة النظر فى العولمة وإلغاء القيود ، وتذكر أن الأمر احتاج ن الدول المتقدمة فى أوروبا نحو ٥٠ سنة كى تزيل حواجزها التجارية قائمة فيما بينها ، وإن لم تكن الإزالة كاملة حينذاك ، بل إن الدول أوربية أكثر تطوراً من دول العالم الأخرى فى الوقت الراهن . ومن وكد أنه ينبغي عدم مساواة العالم المعولم باتحاد الدول الأوروبية ، حيث يلت الحدود تقريباً الآن وبات الوصول متاحاً بشكل أكبر للجميع . . ربما يكون من المتوقع أن تتخلى دول العالم عن الحدود وتصبح موحدة ثل أوروبا ، ولكن الكثيرين خرجوا للتو من قيد الاستعمار ، ويقدرون لك القدر القليل من الحرية التى ينعمون بها تقديراً كبيراً يجعلهم يصبحون مواطنين متساوين تساويًا واضحاً من مواطنى الأرض ، فهم نكون فى أنهم سيصبحون بحق مواطنين متساوين كما يشكون فى أنهم سيعودون من جديد رعايا للقوى وصاحب النفوذ الذى تصادف أنه هو سه سادتهم الاستعماريون القدامى .

* إذا ما منحت المزايا للدول الضعيفة شريطة بقاء القواعد واللوائح من المحتمل جداً أن تساعد العولمة الدول النامية على اللحاق بالدول تقدمية .

وواقع أنها يمكن أن تكون قوية ومنافسة بالفعل فى بعض المجالات . هكذا فإنه حيثما تكن المنتجات الطبيعية والعمالة فى المرتبة الأولى من نيت الأهمية ، فمن الممكن أن تكون أكثر قدرة على المنافسة بين الدول تقدمية التى استنفدت سلعتها ، وتكلفة العمالة فيها عالية جداً .

* إذا كانت العولة ستفيد العالم فلا بد من أخذ قوى الشريك أو الشركاء التجاريين النسبية فى الاعتبار . ولن يكلف الشركاء الكبار الكثيرين إن أعطيت مزايا للشركاء الأضعف . والواقع أن هذا سوف يفيد على المدى الطويل الشريك الأفضل ؛ لأن الرفاهية التى يحققها الشريك الأضعف بسبب المزايا سوف تجعل السوق أكثر فاعلية ونجاحًا ، وهى السوق المستديمة بالنسبة للأغنياء .

* لن يكون للعالم المعولم معنى ما لم يكن عالمًا غنيًا وينعم بالعدل والمساواة ، ولا بد كذلك أن يساهم فى إلغاء القيود وإزالة الحدود وحرية تدفق رءوس الأموال فى الوقت الذى يجرى فيه إغناء من هم أغنياء بالفعل ، فى إحداث نمو سريع وعادل للفقراء . وليس المهم هو العولة أو إزالة القيود أو إزالة الحدود أو حرية تدفق رءوس الأموال ، بل إن ما يهم هو ما يمكن أن تفعله للتجارة العالمية وللنمو الاقتصادى ولتخفيف حدة فقر العالم . وإذا كانت هذه الأفكار والمفاهيم ستفيد فىنبغى علينا جميعًا الترحيب بها ، أما إذا لم تكن هناك فائدة منها ، وإذا كانت ستزيد البائسين يؤسأ فحينئذ ينبغى رفضها ، برغم مساهمتها للعصر ، وبرغم التقدم الذى تشهده التكنولوجيا وما يتسم به الاتصال من سرعة .

* يمكن أن توجد العولة عالمًا أفضل ما لم نتعصب لها ، فليس كل ما يتم باسم العولة ستكون نتائجه طيبة . ويجب أن نحذر دائمًا النتائج العكسية ونستعد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو حتى إلغاء بعض اتجاهات العولة لضمان عدم حدوث النتائج العكسية لنا . . . فالعبرة

بالتائج ، فإذا كانت النتائج طيبة من كل النواحي فلنقبل تجليات العوالة التي تختص بها . أما إذا كانت النتائج سيئة - وهي كذلك في حالة التعامل في العملات فينبغي علينا بحث النظام من جديد ، وأن نكون مستعدين لتخليص النظام من ذلك .

* إن التحدى الذي تواجهه الدول النامية بصفة عامة ، ليس في كيفية التعامل مع المفهوم الحالى للعوالة ولكن في كيفية تفعيله والاستفادة منه . لتحدى الذى تواجهه آسيا هو التأثير فى الفكر الخاص بالعوالة وإعادة تشكيله للحد من فرص إغراقه وتدميره للاقتصاديات وللدول . ومن لواضح أنه لكى نضمن تحقيق عوالة جديدة فى النظام العالمى الجديد - لذى يجب أن نعيشه - يجب أن نعمل معاً على مستوى عالمى ردولى ، وعلى مستوى إقليمى ، وكذلك داخل حدود دولنا ذات لسيادة ، يجب أن نعمل على مستوى تلك الأصعدة الثلاثة :

- على المستوى العالمى والدولى يجب أن نعمل على تدعيم وحدة لجنوب ، ويجب ألا ننسى الجنوب بأكمله عندما يتحتم علينا أن نكون بجموعات مركزية أكثر اندماجاً وائتلافات فاعلة ، والتي تستطيع أن تفاهم وتدير قضايا وبرامج معينة من المديونية إلى أسعار السلع وشروط لتجارة ، وكذلك التقسيم الرقى . . وباعتبارنا أعضاء من الجنوب يجب أن نكون لذلك ائتلافات فاعلة مع منظمات وحكومات ، واهتمامات لشمال التي نقاسم معها قضية مشتركة .

- وعلى المستوى الإقليمي ليس هناك وقت نضيعه فى آسيا لتحقيق فكرة الاتحاد الاقتصادى الإقليمى الآسيوى وإنشاء صندوق النقد الآسيوى .

- وعلى المستوى الوطنى يجب الحفاظ على حقنا فى السيادة المستقلة، ويجب ألا نسمح لأحد أن يخذعنا ويجعلنا نظن أن فكرة الدولة القومية قد ماتت، إنها لم تمت، إنها ما زالت حية وتقاوم، ويعد هذا أكثر التحديات صعوبة وحسماً .



وأخيراً فمن أهم التساؤلات التى طرحها مفكرنا محاضير بن محمد وأجاب عنها التساؤل التالى :

ماذا بعد العولمة والفكر العولمى إذن؟

وجاءت إجابة مفكرنا مختصرة وقوية ومفيدة وهو يقول :

قد يكون هناك قهر تام للضعيف من القوى، ما دامت الرأسمالية ماضية فى غيها، وقد يكون هناك عالم ديمقراطى تتوحد فيه الموارد مع الإبداع الإنسانى لإيجاد أعظم حضارة إنسانية على الإطلاق .

علماً إذن أمام خيارين، والصعوبة البالغة أن الخيار الثانى ليس مدرجاً فى أجندة أى محفل دولى (٥) .

(٥) مقالنا المنشور بالأهرام- ٩ نوفمبر ٢٠٠٣م .

صدام الحضارات والحوار المتعثر بين الشمال والجنوب

من منطلق دعوته إلى عوامة أكثر عدلاً وإنصافاً لمصلحة كل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها، جاءت دعوته إلى حوار الحضارات لا صدامها، ودعوته إلى تصحيح مسار الحوار المتعثر بين الشمال والجنوب، ودعوته إلى عالمية حقوق الإنسان، وأخيراً دعوته إلى إصلاح الأمم المتحدة بهدف أسمى هو بناء كومنولث كوني واحد يسوده مبدأ المشاركة الذكية .

هكذا تتضح مكونات منظومة الدعوة التي عبر عنها مفكرنا محاضير ابن محمد رئيس وزراء ماليزيا الذي ترك منصبه منذ نوفمبر ٢٠٠٣م، بعد أن قدم نموذجاً أمثل لبناء الأوطان والمجتمعات لا تزال دروسه المستفادة ماثلة وقائمة أمام شعوب ودول العالم الثالث، وتم نشر مجموعة من أفكاره في عشرة مجلدات من مطبوعات دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت .

وكان نقد مفكرنا محاضير بن محمد لمروجي صدام الحضارات نقداً لاذعاً قائلاً: إن صدام الحضارات ما هو إلا نجس وقذارة لا يمكن أن نقبلها، وأيضاً فإن التعايش العقيم وغير المثمر بين الحضارات لا يمكن

قبوله، ولا يمكن السكوت عليه، ويتساءل مفكرنا: لماذا التسامح في الاختلافات فقط، ولماذا لا يستطيعون تقبلها؟

ويوجه مفكرنا كلامه إلى الذين يسعون وراء صدام الحضارات، ويقول بعضهم إن ما يجب أن نسعى إليه ونبحث عنه هو التعايش السلمى بين الحضارات، فلماذا لا نؤكد على الاحتفاء بكل الحضارات؟ إن الحضارة ليست هى التسامح مع بعضنا البعض، أو هى مناقشة الاختلافات فيما بيننا فقط، بل هى الاعتزاز والتمسك بهذه الاختلافات، هى الاحتفال بأفضل ما يميز وتعتز به وتقدمه كل حضارة وثقافة .

ويكشف مفكرنا مخطط دعاة صدام الحضارات، فيقول إنهم يعتقدون أن كل ما يأتى من الغرب فهو عالمى، أما الأفكار والثقافات الأخرى فغير ضرورية وزائدة عن الحاجة ولو ظلت فسيقع صدام الحضارات .

ولتجنب هذا- من وجهة نظرهم- يجب أن تكون هناك حضارة واحدة فقط فى العالم، فكل شىء يجب أن يتخذ معياراً قياسيًّا وفقاً للممارسات الغربية، على الرغم من أن هذه المعايير القياسية يمكن أن تتغير إذا ما تغير الغرب، وهكذا فإن العالم المتعولم- كما يراه الغرب- سيتسقى بأكمله وسينظر إلى التنوع فيه على أنه شىء عابر، ولذلك يجب القضاء عليه، بمعنى القضاء على كل الحضارات الأخرى .

وهنا يلقن مفكرنا محاضير بن محمد دعاة صدام الحضارات درساً بليغاً فى التاريخ ويؤكد أن جميع الحضارات تقوم وتنهار بعد أن تبلغ

الذروة منها وهذا ما حدث للإمبراطورية الرومانية، وهو نفس ما حدث للإمبراطورية الإسلامية، فعندما كانت الديانة هي دافعهم أرادوا أن يكتسبوا المعرفة، فدرسوا أعمال الإغريق والرومان وترجموها إلى العربية، واعتاد الأوروبيون أن يلتحقوا بالجامعات الإسلامية في بغداد والعراق؛ لأنهم عرفوا أنهم أرقى الشعوب، وفي هذه المرحلة توقف المسلمون عن طلب المعرفة. وهذا مثل الأغنياء الذين يسندون الأعمال الشاقة إلى الأجانب، فإذا فعلوا ذلك وهنت عضلاتهم. . . وهنا يطالب مفكرنا محاضير بن محمد عندما ترتقى شعوبنا وهو أمر حتمي فالشئء المهم هو أن يبقى الشباب متبهاً وفعالاً على الدوام، والأهداف المتابعة إحدى الطرق لتحقيق ذلك فإذا تحقق هدف ظهر هدف آخر، وعندما نظن أنه لا يوجد شئء بعد ذلك يلزم تحقيقه، فسوف تموت إرادتنا، فمن الضروري إذن أن تسعى الدول وراء هدف بعد الآخر حتى يظل المجتمع حياً ومنتبهاً .

ورؤية مفكرنا محاضير بن محمد هنا تؤكد دروساً مهمة لكل أصحاب الحضارات من أجل ازدهار عالمنا المعاصر ككل، الذي يجب ألا يعمل فقط على أساس من الاحترام المتبادل بين أصحاب الحضارات المختلفة، بل يجب عليه أيضاً أن يشجع قيام حضارة عالمية يدفعها احتفاء بالحضارات كلها وتحتوى على كل ما يميز جميع الحضارات .



وانسجاماً مع دعوة مفكرنا محاضير بن محمد لحوار الحضارات تأتي

دعوته من أجل تفعيل دور حوار الشمال والجنوب وهو الحوار الغائب والمتعثر .

ويفسر مفكرنا خلفية تقسيم العالم إلى شمال وجنوب ويرجعها إلى العلاقات القديمة بين القوى الإمبريالية الغربية ومستعمراتها، والمتظر بعد حصول المستعمرات السابقة على استقلالها أن تكون علاقاتها بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الحال ليس كذلك، فكل ما حدث هو تغيير في الاسم من كونها مستعمرات إلى كونها جنوبا، وأصبح السادة المستعمرون السابقون يسمون شمالاً، والضغط القمعية الآن أقل مباشرة وتجري باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن الأثر واحد، ولا بد من أن تخضع المستعمرات السابقة للشمال، أي للقواعد والتنظيمات والسياسات التي يضعها الشمال من أجل مصلحة الشمال .

وهنا يتساءل مفكرنا محاضير بن محمد : كيف ندير إذن العلاقات بين الشمال والجنوب؟ كيف نحل المشكلات الناشئة عن هذه العلاقة غير المتكافئة في سياق الحاضر؟

ويجيب مفكرنا عن هذا التساؤل بتقديم عدد من الحقائق والوقائع الخطيرة التي تكشف الوجه القبيح لدول الشمال ونواياها الاستفزازية قديماً وحديثاً فيما يلي :

أولاً : على مدى عدة قرون رأينا الأمم القوية تشرى نفسها بإفكار غيرها، وها هم يتحدثون عن لعبة حاصل الجمع صفر، والتي يتحقق فيها مكسب أمة على حساب وخسارة الأمم الأخرى . وكانت عبارة انقر

جارك فى أيام الاستعمار قائمة إلى أيامنا هذه، لقد استخلصوا موارد المستعمرات؛ ليعودوا بها إلى عواصمهم، وبعدها أصبح الاستعمار بغىضاً وغير محترم غير وشروط التجارة، حيث اضطرت الأمم المستقلة حديثاً، التى كانت مستعمرات فى السابق، إلى بيع أكثر منتجاتها لأولية، حتى تتمكن من شراء الأقل والأقل من السلع المصنعة من الأمم لمتقدمة .

والآن يطلب من الدول الفقيرة ألا تستغل مواردها؛ لأنها تعرض مناخ العالم وجودة البيئة وصلاحياتها للخطر، يطلب منها ذلك من أجل صالح الأثرياء . ويجب ألا تدفع أجوراً منخفضة؛ لأن ذلك من شأنه أن يفقد العمال فى الدول المتقدمة وظائفهم، أى أن الدول النامية يجب ألا تستغل مزاياها التنافسية .

ثانياً : يحب الغرب أن يستخدم عبارة الملعب المستوى ويتجاهل الحقيقة القائلة إن الملعب المستوى إذا لم تكن الفرق المتنافسة فيه تعامل بعدالة، فهو بعيد عن النزاهة . وإذا أتيت بكبار يلعبون كرة القدم الأمريكية ضد أطفال صغار من الدول النامية، فلقد يفوز الأطفال، فالملعب المستوى اختراع من الدول الغنية لتقنين المنافسة غير العادلة، فالصحافة العالمية التى يتحكم فيها الغرب تحاول أن تبرر نزاهة الملعب المستوى، وحتى الدول النامية عليها أن تستخدم وسائل الإعلام الغربية حيث إن وكالاتها لا تغطى أحداث العالم، ونتيجة لذلك تزداد الأفكار المشوشة فى كل مكان، وما حدث فعلاً فى أثناء أزمة العملة فى شرق آسيا لم ينقل على النحو الصحيح . والسيطرة على وسائل الإعلام

العالمية من قبل زمرة قليلة من أفراد من الغرب ثراؤهم فوق العادة هو وضع غير صحى وغير ديمقراطى .

ثالثاً : إن التعامل مع تجارة العملة وبوجهة نظرها فى الأفكار الجديدة مثل العولة والعالم بلا حدود والنزعة الليبرالية والسوق الحرة وكل هذه الأمور التى يقال عنها تفيد العالم قاطبة ، يمكن أن يأتى هذا التعامل بكثير من الأضرار ما لم يعاد توصيفه مع الأخذ فى الاعتبار مراحل تنمية مختلف البلاد ، وهذه الأفكار كما هى ابتدعتها وفسرتها الدول المتقدمة لصالحها الخاص ، ونحن معشر الدول النامية نطالب بالسماح لنا بإعادة تفسيرها ؛ لنضمن أن المكاسب سوف تقسم بالعدل بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ومن الواضح أن الدول المتقدمة صدمت وغضبت من الاحتجاج العنيف ضد العولة والتجارة الحرة فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل بواشنطن ، ولو حدث ذلك فى دول نامية لقالوا : إن هذا يرجع إلى الجهل المألوف ورد الفعل العاطفى للشعب فى تلك البلاد ، ولكن هذا حدث فى إحدى دولهم ضم كثيراً من أبنائهم ، ولا يمكن تجاهل مثل هذه المعارضة .

والى جانب ذلك فكثير من ذوى النفوذ الضالعين فى الاقتصاديات والأنظمة الأخرى سلموا بأن التجارة الحرة والعولة ربما لا يكونان أفضل الأمور فى العالم ، وربما كانت هناك أساليب أخرى للتعامل مع المشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجح هى الأخرى .

ورغم خطورة مثل تلك التوجهات والممارسات التي تمارسها دول
لشمال، فإن مفكرنا محاضر بن محمد لم يفقد الثقة في أهمية وضرورة
فعيل وتنشيط حوار الشمال والجنوب، مؤكداً أن الدول النامية في حاجة
لى الدخول فى مباحثات مع دول الشمال، أى : الدول المتقدمة،
بالتحديد مع دول مجموعة الـ ٨، وهى الدول الرائدة فى الصناعة، وأنه
منذما يوضع المخطط الاقتصادى العالمى الجديد يجب ألا يقتصر وضعه
نقط على دول مجموعة الـ ٨ أو مؤسسات «بريتون وودز» مثل صندوق
لنقد الدولى، أو البنك الدولى، أو بنك التسوية العالمية فلا بد من أن
يكون للدول النامية رأى فى تغيير النظام الاقتصادى والمالى العالمى،
حيث واجهت دول الجنوب المشكلات التى أفرزها هذا النظام .

ومن أجل مواجهة هذا النظام الاقتصادى والمالى الدولى الخطير، يرى
مفكرنا محاضر بن محمد أهمية وحدة صف دول الجنوب، ويقول :
«هناك عدد كبير من الدول فى الجنوب، وكل دولة منا هى دولة فقيرة
بغير قدرة على التأثير فى السياسات الدولية بما يخدم مصالحنا . ورغم
لضعف الذى قد تبدو عليه كل دولة منا وهى بمفردها، فإن القوة الناتجة
عن اتحادنا جديرة بالاحترام، ولهذا فمن البدهى قول إننا إذا أردنا أن
نكون مؤثرين يجب أن نعمل سوياً» .



ولقد حمل مفكرنا محاضر بن محمد الكثير من تلك الأفكار والرؤى
إلى مختلف المحافل الإقليمية والدولية، داعياً إلى حوار الحضارات

وحوار الشمال والجنوب فى سياق دعوته الكبرى إلى قيام كومنولث
كونى واحد تكون الأمم المتحدة بعد إصلاحها منطلقاً لذلك ، وتكون عالمية
حقوق الإنسان حصناً وملاذئاً لكل شعوب هذا الكومنولث الكونى
الواحد . . وليكن هذا موضوع المقال التالى (*) .



(*) مقالنا المنشور بجريدة الأهرام - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣ م .

حقوق الإنسان بين العالمية وازدواجية المعايير

فى سياق دعوته إلى بناء كومنولث كونى واحد أبرز مفكرنا المالىزى معروف محاضير بن محمد فى المجلدات العشرة لموسوعته أهمية مفهوم المية حقوق الإنسان من منطلق الدعوة إلى عولة أكثر عدلاً وإنصافاً سملحة كل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها، وهنا يؤكد مفكرنا سرورة مناقشة وإعادة تعريف مسألة حقوق الإنسان دون أن يدعى أحد لا دولة ولا شعب ولا حضارة أن من حقه (أو حقها) احتكار الحكمة . معرفة ما يمثل حقوق الإنسان، ويوجه مفكرنا كلامه إلى الليبراليين فربين قائلاً:

إنهم آخر من يستطيع تعريف حقوق الإنسان، أو التحدث عنها فى ذه المرحلة، فالأفكار الليبرالية الغربية بشأن حقوق الإنسان وغيرها من قضايا لا تقدم إجابة عما يواجهه عالم اليوم من أهوال . والكل بمعنى ل الدول وكل الشعوب وكل الحضارات، لا بد من أن يكون له الحق فى لديم مقترحاته والإسهام فى صياغة مجموعة قيم دولية جديدة قد تساعد ن حل ما يواجهه العالم اليوم من مشكلات، وفى موسوعته (التى

نشرتها دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت)
يكشف مفكرنا محاضير بن محمد حكاية وحقيقة حقوق الإنسان الغربية
وواقعها الذى يدعو للسخرية (على حد قوله)، ويعطى أمثلة من الواقع
المريز لممارسات أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن أبرز المآخذ التى يسجلها مفكرنا على تجربة حقوق الإنسان
الغربية (مفهومًا وممارسة) نذكر على سبيل المثال المآخذ الثلاثة التالية من
واقع ما جاء على امتداد مجلدات الموسوعة :

(١) عدم الإيمان بعالمية حقوق الإنسان طوال الحقبة الاستعمارية
وحتى الحرب العالمية الثانية .

(٢) ممارسة أشكال ديمقراطية لحقوق الإنسان فى السياسة والحكم
وشئون المجتمع لا ترقى (شكلاً ومضموناً) إلى نموذج أمثل يمكن أن
تحتذيه الدول النامية .

(٣) ممارسة ازدواجية المعايير فى مجال ممارسة حقوق الإنسان
بالتدخل السافر فى الشؤون الداخلية للدول على الرغم من استقلالها .



وبشأن عدم إيمان الغرب الأوروبى وأمريكا الشمالية بعالمية حقوق
الإنسان يذكر مفكرنا محاضير بن محمد أن الأوروبين قد قسموا العالم
فى إمبراطوريتهم ، حيث كانت أيديهم مطلقة فى المستعمرات ولا يؤمنون
بعالمية حقوق الإنسان فقد كان من حق الرجل الأبيض أن يحكم غير

بيض وأن يقوم بتحضيرهم وأن ينشر دينه بينهم . كان ذلك هو عبء رجل الأبيض الذي كان يتم تمجيده ، باعتباره - كما زعموا - واجباً كلفه به رب . أما أبناء المستعمرات من غير البيض فلا بد أن يقبلوا حكم الرجل ؛بيض تماماً .

وإذا كان هناك سوء استخدام للسلطة أو للموقف من قبل البيض ، كان لمى أبناء المستعمرات أن يقبلوا ذلك ، باعتباره جزءاً من عملية تحضيرهم تعويدهم على النظام وعلى قدر من التقدم ، لم يكن لهم أن يسألوا سادتهم المستعمرين ، وبالتأكيد لم يكن لهم أن يحاولوا تحرير أنفسهم ، وعملياً لم يكن هناك وجود لما يمكن أن يسمى بحقوق الإنسان النسبة لهم ، أما بالنسبة لدول أوروبا الاستعمارية فقد كانت تلك الحقوق مقصورة على شعوبها لم تكن حقوق عالمية ، وبذلك لم تنطبق على معوب المستعمرات .

إلا أن الحرب العالمية الثانية شهدت رعب معسكرات الاعتقال نازية ، حيث قتل ستة ملايين يهودى أوروبى بعد فظائع ضدهم لا يمكن صورها . وفى الشرق ، كان اليابانيون يديرون معسكرات الأسرى الأوروبيين الذين استسلموا ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا قساة بنفس 'لقدر إلا أنهم أيضاً أساءوا معاملة أسرى الحرب .

وبعد أن صدمتها هذه الفظائع قررت قوى الحلفاء ألا يحدث مثل ذلك مرة أخرى ، وقرروا أن يحددوا حقوق الإنسان العامة التى كان على منظمة جديدة أن تفرضها وهى منظمة الأمم المتحدة ، وهكذا أعلنوا بانتهاج

صيغتهم لحقوق الإنسان العالمية متجاهلين تماماً الفظائع والأهوال التي أحدثوها في هيروشيما وناجازاكي وغير خجلين منها . بعد ذلك مباشرة، دخل الحلفاء المنتصرون الذين أسسوا الأمم المتحدة فى مشكلات مع حقوق الإنسان العالمية التي وضعوها، كانوا يعتقدون أن الانتصار الذى حققوه سيسفر عن استعادة إمبراطورياتهم فى آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبي . . كانوا يعتقدون أنهم مؤهلون لفرض قوانينهم على رعاياهم، كانت تلك هى نظرتهم كما يتضح من كلام «ونستون تشرشل» العظيم الذى أعلن بكل تشامخ أنه لم ينتخب لكى يكون رئيساً على اضمحلال الإمبراطورية البريطانية .

لكن ما حدث هو أن المناطق المستعمرة ردت على ذلك بأن طالبت بالاستقلال بناء على عالمية حقوق الإنسان ذاتها التى جاءت فى ميثاق الأمم المتحدة . . وباختصار فإن المستعمرات السابقة حصلت على استقلالها واحدة تلو الأخرى .

وعلى الرغم من هذا لم تتوقف الأساليب الاستعمارية القديمة، وإنما أخذت شكلاً آخر بمجرد أن استقلت المستعمرات بدأ الاستعمار بوسائل أخرى، حيث استمرت القوى الاقتصادية والإعلام الغربى والمنظمات غير الحكومية بعد أن رحلت الحكومات الاستعمارية . قد تتكلم الأمم المتحدة عن حقوق متساوية . . للدول صغيرها وكبيرها ولكن بات من الواضح أن الدول الكبيرة أو بالأحرى القوية كانت هى الأكثر مساواة من الدول الصغيرة، لقد واصل الاستعمار الجديد عملية السيادة السابقة .

ومن ثم سوف تكون السياسات الانقسامية هي الشغل الشاغل لوقت وأذهان الجميع، كما نشهد في كثير من الدول النامية اليوم .

وهنا يتساءل مفكرنا محاضر بن محمد ويقول : إذا كانت كل الدول النامية تريد أن تمارس الديمقراطية لكن هل لزام عليها ألا تمارس سوى الأشكال الليبرالية التي يضعها لها الغرب، الأشكال التي ستؤدي إلى تأخير نموها، وإعاقة استقلالها؟



وبشأن ممارسة ازدواجية المعايير في مجال حقوق الإنسان يقول مفكرنا إن القوى الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي قد أعلنت أن من حقها التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عندما يتوافر دليل على انتهاكها لحقوق الإنسان على الرغم من استقلالها، وهنا يتساءل مفكرنا : ما مؤهلات الديمقراطية الليبرالية في الغرب لكي يصبحوا القاضى والجلاد بالنسبة لسلوك الدول الأخرى ومواطنيها؟ وإذا كان لا بد من التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ألا ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي المسئولة عن وضع الضوابط لذلك والقيام بالتنفيذ؟ يشير مفكرنا إلى أن الاعتراضات المتواضعة من بعض الدول الصغيرة قد أهملت تماماً، وهكذا نجد - من بين أشياء أخرى - أن بعض الناس في بلاد بعيدة، والذين يخرقون قوانين الدول القومية دون علم، تتم محاكمتهم غيباً وتصدر ضدهم الأحكام، وهذا أمر مخيف؛ لأنك عندما تحاكم في ظل قوانين

دولة أخرى ليس لك فيها حقوق تكون قد فقدت حريتك واستقلاليتك وأصبحت محتلاً مرة أخرى .

ومن أشكال ازدواجية المعايير أيضاً يوضح مفكرنا نماذج من أسوأ حالات النفاق الغربي، فالحكومات الغربية والإعلام والمنظمات غير الحكومية لا تكف عن إدانة الدول غير الغربية بسبب سجلاتها في حقوق الإنسان، ويهددون بفرض العقوبات، وسحب المعونات، وإيقاف القروض والمقاطعة، الاقتصادية والتجارية، بل والتدخلات العسكرية ضد من يتهمونهم بانتهاك حقوق الإنسان، وربما وصل بهم الأمر إلى اختطاف أشخاص في بلاد أخرى لمحاكمتهم في بلادهم وتحت قوانينهم عندما يرون ذلك مناسباً وفي حماسهم لمبدأ حقوق الإنسان فإنهم لا يحترمون استقلال أى بلد ولا حرمة حدوده الإقليمية

وأخيراً فإن ما تقدم يعد عرضاً مختصراً لأبرز الآراء التي تناولها مفكرنا محاضير بن محمد في موسوعته بشأن دعوته إلى عالمية حقوق الإنسان لكل الدول والشعوب والحضارات في سياق دعوته إلى بناء كومنولث كونى واحد . . وهنا حدد مفكرنا أيضاً أهمية إصلاح الأمم المتحدة وتستحق رؤيته في هذا الشأن عرضاً خاصاً في المقال التالي (*)



(*) مقالنا المنشور بجريدة الأهرام - ٤ ديسمبر ٢٠٠٣م.

ولكن القوى المتحالفة الرئيسية، والتي أنشأت الأمم المتحدة، ووضعت
سودة ميثاقها انقسمت إلى شرق وغرب أو الكتلة السوفيتية والكتلة
لغربية، ولخوفها من إمكانية تحول الدول الجديدة إلى الكتلة
لسوفيتية، كانت حكومات الدول الغربية المتحالفة شديدة الانتباه وهي
تقوم بالضغط على هذه الدول الجديدة .

بعد ذلك بوقت طويل، انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفيتي
مخلفاً عالمًا أحادي القطب، وسقط كل ادعاء بعدم التدخل في شئون
الدول المستقلة، بدأ نظام عالمي جديد، تدعى فيه الدول القوية الحق في أن
تفرض نظام الحكم وسوقها الحرة ومفهومها عن حقوق الإنسان على كل
الدول .



وبشأن ممارسة الليبراليين الغربيين لأشكال وصور ديمقراطية حقوق
الإنسان في السياسة والحكم وشئون المجتمع، يرى مفكرنا أنها لا ترقى
إلى نموذج أمثل تحتذيهِ الدول النامية، ويقدم مفكرنا وقائع خطيرة تضع
الديمقراطية الغربية في قفص الاتهام، وفيما يلي أمثلة من تلك الوقائع
الخطيرة :

أولاً: أن سجل الحكومات الديمقراطية الغربية ليس مشرفاً وسجل
حقوق الإنسان لديهم أكثر سوءاً، إن تفسير الغرب لحقوق الإنسان معناه
أن لكل فرد الحق في عمل أي شيء يريده متحرراً من أي قيد تضعه
الحكومة، ولا يهم إن كانت الحكومة منتخبة ديمقراطياً بواسطة أغلبية

الشعب، فالحكومات كما يرى الديمقراطيون الليبراليون لا يمكن أن تقف ضد الرغبات الشخصية لأى فرد فى المجتمع، وربما لا تكون النتيجة كما كان يتوقع الديمقراطيون الليبراليون فى الأصل، لكن الأفراد قرروا أن يكسروا القوانين والقواعد التى تحكم مجتمعهم، بداية بأشياء بسيطة مثل تقاليد الملابس ورفض الزواج كمؤسسة اجتماعية .

ثانياً: فى الوقت الذى تتفق فيه جميع الدول على أهمية نظام تعدد الأحزاب وممارسة الأفكار الليبرالية عن حقوق الإنسان كما تتصورها أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أن الممارسة تختلف حتى فى الديمقراطية الغربية، ونجد أنه بينما نظام التعدد الحزبى هو الذى يحظى بالتأييد، إلا أننا نجد أن الموجود بالفعل فى كثير من الدول الغربية حزبان يمارسان العمل، وفى الوقت نفسه نجد أن نظام التعدد الحزبى يمكن أن يؤدي إلى عدم حصول أى حزب على أغلبية كافية لكى يشكل حكومة، كما أن التمثيل النسبى للأحزاب يمكن أن يكون له النتيجة نفسها، حتى نظام الحزبين قد يؤدي إلى أكثرىات ضعيفة، الأمر الذى يضع الحكومة تحت رحمة الأعضاء عديمى الضمير وتهديداتهم بالتمرد والانسحاب وإسقاط الحكومة .

وبينما يمكن للدول المتقدمة أن تعمل بحكومات ضعيفة وربما دون حكومات، لكن الدول النامية لا يمكنها أن تعمل دون حكومة لديها سلطة قوية، والحكومة غير المستقرة والضعيفة ستؤدي إلى الفوضى، والفوضى لا يمكن أن تسهم فى تنمية ورفاهية الدول النامية،

قضايا العصر الساخنة

مع تحديه للعولمة كظاهرة سرعان ما كشفت عن عوراتها، وأفصحت عن مخطط دعائها للهيمنة على القرية الكونية ككل، حرص المفكر الماليزي المعروف محاضير بن محمد على كشف مواطن الضعف في نظامنا الدولي لراهن في محاولة لتصحيح مساره لصالح كل الحضارات، وكل الشعوب . كل الدول كبيرها وصغيرها . وجاءت موسوعة مفكرنا محاضير بن محمد بمجلداتها العشرة لتضم منظومة أفكاره التي أعلنها وهو يخوض فمار تجربة تنمية رائدة لبلاده قبل أن يترك منصبه طواعية . والموسوعة ذن نتاج أفكار وممارسات مفكر، ورجل دولة تعامل مع متغيرات عالمه . أحداث قارته الآسيوية، ومسيرة بلاده برؤية نقدية لاذعة تعبر عن لخطاب السياسى لشعوب العالم الثالث .

وقراءة الموسوعة بمجلداتها العشرة (والتي نشرتها دار الكتاب المصرى القاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت) تكشف عن القضايا الدولية ساخنة، والادعاءات الفكرية الخطيرة التى فجرها وروج لها الغرب لمبيرالى منذ توسعه الاستعمارى وحتى محاولته الأخيرة فى بناء عالم هولم لصالحه دون أهل الجنوب أو الدول النامية .

وكان من أبرز القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عالجها مفكرنا محاضير بن محمد فى موسوعته ، نذكر قضايا إساءة استخدام القوة تحت ادعاء حماية الأمن والسلام الدوليين ، والترويج لتجارة السلاح الحديث والتقليدى على المستوى الدولى ، وتكريس محنة الفقر بين شعوب دول الجنوب ، وبث عوامل التفكك الاجتماعى بين تلك الشعوب بهيمنة ثقافة الغرب ومحاولة فرض أخلاقياته . . . إلخ .

وبشأن قضية استمرار إساءة استخدام القوة بشكل منتظم من قبل القوى الكبرى يقول مفكرنا : إنهم يطبقون عقوبات انتقائية ويمارسون ازدواجية المعايير على العالم النامى من أجل تعزيز مصالحهم الوطنية الضيقة . . . وما زال الشمال مستمراً فى إحكام قبضته على كل مجالات الأنشطة الدولية ، والسياسية ، والتجارة الدولية ، والتنمية ، والبيئة ، ووسائل الإعلام ، وهذا قليل من كثير .

ويؤكد مفكرنا أن حكم النخبة الذى تمارسه الدول الكبرى عادة ما يستتر تحت عباءة العولمة أو من أجل الصالح العام للأمم ، ومع ذلك فإن ذلك اختبار سريع وخاطف لهذا النوع من العولمة الذى يكشف عن مدى ادعائه ذريعة هذا إن لم يكن نفاقاً بيناً ، فعلى سبيل المثال : يقول مفكرنا : إنه تحت ادعاء حماية الأمن والسلام الدوليين تحتفظ الدول المنتجة للأسلحة النووية بحقها فى تدمير أو التهديد بتدمير كل أشكال الحياة على هذا الكوكب ، ومع ذلك فهذه الدول تنكر على الدول الأخرى حق استخدام الأسلحة حتى التقليدى منها للدفاع عن النفس .

وبينما تدافع القوى الكبرى عن السلام وتدين سباق التسلح من قبل الآخرين فإن صناعاتهم تتطور، وتزيد مبيعات تكنولوجيا الأسلحة للدفاعية وأسلحة الموت، ومثل القوى الكبرى هنا مثل تاجر المخدرات الذى يزود ضحاياه من المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة بالمخدرات، حيث توقع صناعات الأسلحة الغربية الدول الفقيرة فى مستتقع الفقر -انعدام الأمن وتبديد الموارد وكل المهارات الإنسانية الحيوية .



وبشأن مسئولية القوى الكبرى عن تكريس مشكلة الفقر المدقع للدول لنامية، يشير مفكرنا محاضير بن محمد إلى أن هناك ثلاثة بلايين من ناس يعيش أكثر من واحد من بين اثنين على دولارين فى اليوم، وذلك بالرغم من كل التقدم فى ميادين العلم والاتصالات وإنتاج الغذاء . وهكذا تتضاءل إمكانية تحقيق عالم يعيش فى مامن من الفقر، ويتمتع بالسلام والاستقرار .

وهنا يحمل مفكرنا القوى الكبرى مسئولية تكريس مأساة الفقر المدقع، ويؤكد أن خطاب التنمية للقوى الكبرى بلا مضمون، فقد أدار الغرب ظهره لكل التعهدات الخاصة بالمساعدة من أجل التنمية لدرجة أن الاهتمام ببقاء الحشرات والنبات أصبح مقدماً على التنمية الإنسانية أحياناً، فلا بد من أن تتوقف هذه التنمية الإنسانية لو أن هناك احتمالاً لتعرض حياة بعض الحيوانات والنباتات للخطر، وإذا قيل إن هناك الكثير من هذه الأنواع فى أماكن أخرى وبكثرة، فهذا أمر لا علاقة له بالمسألة . وهكذا

يظل خمس سكان العالم يتمرغون في وحل الفقر؛ بسبب منع الأغنياء والأقوياء مساعدات التنمية البشرية عنهم، حيث انسحب الأغنياء والأقوياء إلى أنديةهم الإقليمية الدافئة والمريحة للمحافظة على مستوياتهم الاستهلاكية التي لا يمكن تصورها .

وهنا يشير مفكرنا محاضير بن محمد إلى أن بعض دول الجنوب حاولت أن تنمو معتمدة على نفسها وبصعوبة بالغة، ولكن في اللحظة التي يبدو فيها أنهم نجحوا، يتم جذب البساط من تحت أقدامهم، وسحب الامتيازات التي منحتها لهم الدول الكبرى، وتفحص سجلاتهم لحقوق الإنسان والديمقراطية . . إلخ بغرض إعاقة نموهم وتقديمهم، هذا فضلاً عن محاولات إغواء بعض من دول الجنوب الناجحة بالانضمام إلى الأغنياء والأقوياء حتى لا يقدموا يد العون بما لديهم من قوة ضئيلة لمواطنيهم .

وفي هذا الصدد يرى مفكرنا أن الالتزام نحو البيئة لا يجب أن يتحول إلى مناسبة للإشارة بأصابع الاتهام إلى دول الجنوب وتجريمها، كما لا يجب أن يوظف سياسياً لإلحاق الضرر بدول الجنوب، ويؤكد مفكرنا أن التنمية يمكن أن تتم دون إحداث تلفيات يتعذر إصلاحها للبيئة وإجبار الدول النامية على أن تظل متخلفة من أجل الحفاظ على البيئة لصالح الأغنياء هو الظلم بعينه، إلا أن العقبات التي توضع في طريق فقراء الجنوب لن تؤدي إلا إلى زيادة الفقراء فقراً على فقرهم وزيادة الأغنياء ثراء فوق ثرائهم . ويخلص مفكرنا إلى القول، بأن الفقر في حد ذاته يخلق بيئة مدمرة للإنسانية مثل أى نوع من التلوث البيئي .

وفى مواجهة محاولة الغرب الليبرالى فرض هيمنته الثقافية يقول مفكرنا محاضير بن محمد: إنه لا يشعر بأى تأنيب ضمير عندما يقول إن هيمنة الثقافة الغربية لم تعد مقبولة بأى حال، وكذلك فإن الغطرسة الثقافية الغربية غير مقبولة أيضا، وأن قصر نظر الثقافة الغربية وغباءها لم يعد مقبولا أكثر من ذلك، وأن محاولة فرض كل ما هو متدن وغير أخلاقى أو إنتاجى على الآخرين أمر مرفوض، ولن نقبله .

وهنا يحملُ مفكرنا محاضير بن محمد دول الغرب الليبرالى مسئولية التفكك الاجتماعى فى الدول النامية الذى يعد مشكلة خطيرة مع تحول معظم سكان العالم إلى الحياة الحضرية، والغرب لا يساعد فى هذا الشأن بمحاولته فرض قيمه الأخلاقية على الآخرين، وهنا يؤكد مفكرنا أن المؤسسات التى تجعل المجتمع متماسكاً تتعرض الآن للتآكل، ففى قمة بكين للمرأة عام ١٩٩٤م، وبالرغم من الإجماع على تخفيف معاناة المرأة، فإن البحث المسعور عن الحرية الشخصية اتخذ خطوة وجهت فيها ضربة قوية للتقاليد والأعراف، فالناس كما يبدو لهم لن يكونوا أحراراً ما لم تتوفر لهم الحرية الجنسية، حرية ترفض الضوابط والتقاليد، وقيم الزواج والأسرة بوصفها مؤسسات اجتماعية . . وانتهت الليبرالية الجديدة إلى تعريف جديد للأسرة يتضمن زواج الشواذ جنسياً من بعضهم، ونساء غير متزوجات ولهن أطفال من آباء مجهولين، ومجموعات من النساء والرجال يعيشون معاً دون أن يكونوا شركاء ثابتين مع ممارسات شاذة أخرى لا حد لها .

وإذا كان الغرب يريد أن يكون ليبرالياً وحرّاً جنسياً فيما يتعلق بالجنس فهذا حقهم، كما يؤكد م فكرنا محاضير بن محمد ولكن الخطأ هو محاولة فرض أخلاقياتهم (أو بالأحرى لا أخلاقياتهم) على بقية العالم، وهذا ما حاولوا أن يفعلوه فى مؤتمر بكين .

وما زالوا يفعلونه حتى الآن وهنا يشير م فكرنا إلى حالات انفلات معايير الأخلاق لدى القوى الكبرى، ومنها التهديدات الجديدة المقبلة مع عصر المعلومات، ومعاناة الدول الفقيرة كثيراً من التقارير الصحفية المتحيزة التى تنقلها وسائل الإعلام العالمية الخاضعة للدول المتقدمة، حيث أصبحت شبكة الكمبيوتر التى خلقت لنشر المعارف والمعلومات، ملوثة بتلك القاذورات التى يتم نشرها دون مسئولية، وهناك من يشورون من تلك البذاءات، ويرى م فكرنا أنه على المجتمع الدولى أن يجد وسيلة للتخلص من هذا الفحش، وأن يعمل على سن القوانين واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات قانونية ضد أولئك المارقين من قبل الدول المتضررة حتى ولو كانوا يبيثون من خارج الحدود، كما يجب أن يسمح للدول المتضررة بتقديم أولئك الأثمين للمحاكمة لديها، وتحت طائلة قوانينها، وهناك فعلاً العديد من الأمثلة على تطبيق قوانين بعض الدول خارج حدودها دون استئذان !

ولا بأس بالنسبة لحرية المعلومات، ولكن حتى فى عصر الحرية هذا لا يمكن كما يقول م فكرنا، أن نسمح بأن تنهار الأخلاق وتنحدر حتى يشرى بعض تجار الجنس والإباحية والبذاءة .

وفضلاً عن تلك القضايا الساخنة التي فجرتها القوى الكبرى،
دعوات التي روجت لها، هناك أيضاً الترويج لصدام الحضارات
دواجية العمل بمبادئ حقوق الإنسان، وتجميد حوار الشمال
لجنوب، وتهميش دور الأمم المتحدة، ولقد أفاض مفكرنا الكبير
حاضر بن محمد في عرض وتحليل تلك القضايا موضعاً في كل
الات رؤية شعوب الجنوب أو العالم الثالث في الخروج من هذا المأزق
ولى، ولا عجب فإن بلاده (ماليزيا) ترأس حالياً أكبر تجمعين دوليين
لأمم المتحدة، وهما: حركة عدم الانحياز (نحو ١٤٠ دولة)،
نظمة المؤتمر الإسلامي (٥٧ دولة) (*) .



(مقالنا المنشور بجريدة الأهرام - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣ م .

إصلاح الأمم المتحدة.. لماذا.. وكيف؟!

جاءت دعوته لإصلاح الأمم المتحدة منسجمة مع انتقاده اللاذع لتوجهات العولمة، وحتى لا تصبح المنظمة الدولية أداة للأغنياء والأقوياء الذين يمارسون في أروقتها الكثير من الأساليب الملتوية وازدواجية المعايير الانتقائية، ومن هنا يرى مفكرنا محاضرير بن محمد أن هناك حاجة ماسة لإصلاحات ديمقراطية في الأمم المتحدة، بعد سنوات طويلة من حملها حقيبة الملابس الرثة للحرب العالمية الثانية، وأن تداعيات هذه الحرب لا يمكن أن تنعكس على بنية وأساليب الأمم المتحدة للأبد، وللأبد. على حد مبيره. من أن تنتهي يوماً ما تلك التداعيات وأنه قد آن الأوان بالفعل لدفن فات حماقات الماضي، ولقد عبر مفكرنا عن دعوته باستفاضة في موسوعته ذات الأجزاء العشرة التي نشرتها أخيراً دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت .

ورغم نقد مفكرنا اللاذع لواقع الأمم المتحدة فإنه لم يغفل ما قامت به لمنظمة الدولية منذ البداية فهو يقول: إن الأمم المتحدة لم تكن فاشلة دائماً، ففي سنواتها الأولى ساعدت في تفكيك إمبراطوريات دول غرب

أوروبا، ولكن الأمم المتحدة، فى الوقت نفسه، تبدو اليوم عمياء عما يحدث تجاه العراق أو فلسطين، ويواصل مفكرنا كشف ما يجرى فى دهاليز الأمم المتحدة ويقول : إن هناك بيانات عديدة تصدر كل عام تبكى على أزمة الفقر، وديون العالم الثالث، وانتهاك حقوق الإنسان، والصراعات والحروب، والتفكك الاجتماعى، وتدهور البيئة، والواقع أن تلك كلها قد أصبحت ممارسات مضجرة ولا طائل من ورائها .

وبالرغم من ذلك كله لم يحدث شىء ولم يتخذ أى إجراء لتحسين هذه الحالة السيئة لشئون العالم، ربما يكون سبب ذلك هو أن عمليات الإجماع والتصويت لاتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة طويلة ومحبطة أو لعله سوء الإدارة من قبل حكومات كثير من الدول الفقيرة هو الذى يعطى المبررات والأعذار للدول الغنية لكيلا تساعدهم .

هكذا يكشف مفكرنا واقع الأمم المتحدة التى ظلت بعيدة ونائية عن آمال شعوب الأمم المتحدة، والتى من المفترض أن تحميها وتعالى من شأنها، وبينما تتحول بعض الدول النامية إلى دول مهمشة وشظايا دول تستمر عملية نمو الدول الكبرى، وتستمر مكاسبها فى الزيادة يساعدهم فى ذلك تحكمهم فى مجلس الأمن واحتكارهم للقوة النووية والنفوذ الاحتكارى .

وفى محاولة لإصلاح ما يجرى داخل الأمم المتحدة يقترح مفكرنا إصلاحات ديمقراطية؛ حتى تستطيع المنظمة الوفاء بالتزاماتها على نحو أفضل وتحقيق أهدافها ومبادئها التى وردت فى الميثاق، وفى مقدمة مقترحاته نذكر ما يلى :

أولاً: المبادرة بإصلاح مجلس الأمن لتحقيق تمثيل أكثر مساواة فى لمجلس على مستوى المقاعد الدائمة ، بمعنى إقرار التوزيع الجغرافى العالمى لكل الأقاليم، وإسقاط حق النقض (الفيتو) حتى لا يصبح مجلس الأمن تحت أى ظرف من الظروف أداة فى يد دولة واحدة فقط ؛ لأننا يجب أن نقر ونعترف بأن الأمم المتحدة هى المنظمة الوحيدة المتعددة الجنسية بحق، والتي يمكن سماع أصوات الأمم الصغيرة فيها حتى تقف المنظمة لدولية إلى جانب الحاجات الجماعية للشعوب والدول، ولكى تحترم كل الجنس البشرى .

ثانياً : إصلاح مؤسسات «بريتون وودز» غير الديمقراطية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى، والتي أصبحت مركز الثقل لكل القرارات الاقتصادية التى تؤثر على الدول النامية، وبالطبع فهى فى يد مجموعة الـ ٨ التى تقود الدول الصناعية .

ويتطلب تقوية التعددية، ودعمها عمليات إصلاح فى مؤسسات «بريتون وودز» التى تسيطر على ساحة التنمية . هذه المؤسسات تجاوزت صلاحياتها وقراراتها الاقتصادية، قرارات غير ديمقراطية وغير شفافة، وبالرغم من تفويضها المحدد بتسهيل عمليات التنمية وضبط النظام النقدى الدولى، إلا أن المؤسسات اعتادت على تنظيم وتأديب دول العالم الثالث والقيام بدور محصل الديون للشمال الغنى، وأصبح صندوق النقد الدولى الآن منفذاً لإملاءات مقرضى السوق، وتقوم بدور الوكالة التى تحدد سعر الصرف عالمياً .

وفى إطار إصلاح المؤسسات الكونية منظمات «بريتون وودز» يرى مفكرنا أنه لا بد أن توجه طاقاتهم ومواردهم فى معاركهم ضد التلوث الذى يسببه الفقر فى جميع أرجاء العالم، ولا بد أن تتوقف منظمات «بريتون وودز» عن القيام بدور محصل الديون لصالح أصحاب البنوك الأقوياء الأغنياء، الذين عليهم بدورهم أن يتعلموا العيش فى إطار القواعد التى وضعوها بأنفسهم، وهى أن يتحملوا المخاطرة التجارية التى تسير جنباً إلى جنب مع السعى وراء الربح، وعودة إلى تعهداتهم الأصلية بانتهاج تنمية متوازنة فى حالة البنك الدولى وبدعم مسئوليتهم المالية والنقدية فى كل الدول بغض النظر عن وضعها ومركزها فى الاقتصاد العالمى، واعتبار ذلك أولوية، ويجب أن يشمل الإصلاح إعادة تقييم لكل الإجراءات التى تحكم عمل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى من خلال إعادة تنظيم وتوزيع الحصص والأسهم، مع مراعاة تغير هيكل الاقتصاد العالمى، ولا بد من أن تعترف الإجراءات والترتيبات الجديدة بالنمو القوى للأنظمة الاقتصادية الصاعدة، والتى تسهم الآن بنصيب وافر فى الإنتاج العالمى، وفى التجارة وتدفق رأس المال .

ثالثاً: يجب أن يمتد الإصلاح أيضاً إلى تمويل الأمم المتحدة، فليس من المقبول بالمرّة أن تتأخر الدول الأعضاء، خاصة الغنية فى الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة أن الدول الأعضاء الأغنياء تقع فى وهدة المتأخرات المالية وتتمتع بحصانة، ومع ذلك وبالرغم من ذلك تمارس نفوذاً وحقوقاً، خاصة ويجب تطبيق قواعد العضوية على الجميع دون

تثناء، ويجب إرساء قواعد جديدة للتقييم آخذين فى الاعتبار توافر روة أو نقصها لدى كلّ من الدول الأعضاء .

وهناك مشروعات ضريبية كونه مقترحة بما فى ذلك ضريبة بسيطة على سفر جواً، وضريبة على التدفق المتوقع لرأس المال عالمياً، وضريبة على تغلال البحار، وهى أصول ثابتة ملك للبشرية كلها، وضريبة على تجارة ملححة الحرب، التى أقترحها عملاً ببدأ أن من يستفيد من أدوات حرب، لا بد من أن يسهم فى تكلفة صيانة السلام، وهى تستحق الاهتمام لتبنى السريع .

وابعاً : يتطلب إصلاح الأمم المتحدة التخلص من البيروقراطية الأساليب القديمة فى السكرتارية، والترهل الموجود فى هذا الجهاز، كما الفشل فى القيام بذلك يجب ألا يكون عذراً لعدم دفع المستحقات أو انسحاب، ومن المشجع أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من وكالات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة قد أقرت بأن ربط تجارة بقضايا غير تجارية لا يخدم أى هدف مفيد لأى طرف سواء الدول متقدمة، أو الدول النامية، فالبطالة فى الدول المتقدمة ليس سببها أن عمال فى الدول النامية يعملون بجد لتعويض افتقارهم إلى المزايا تنافسية، ولكنها ترجع إلى الإسراف والتبذير فى الدول المتقدمة متطورة، وإلى الأجور العالية وتعويضات البطالة، لماذا يفترض أن العمال فى الدول المتقدمة سيعملون إذا كانوا سيحصلون على أجور عن عدم

العمل ! إن ذلك لشيء غامض ، وكأن الناس سيكونون سعداء لو أن من يعمل ومن لا يعمل يحصلون على أجور متساوية !



وتشكل المقترحات الأربعة السابقة أبرز جوانب دعوة مفكرنا محاضير ابن محمد لإصلاح الأمم المتحدة حتى لا تفقد سيادتها مع زحف العولمة ، ومع إقصاء وتنحية ديمقراطية التعددية التي تشكل أساس العلاقات الدولية ، وأساس التعاون الذي يرمز إليه ميشاق المنظمة الدولية ، ولم تكن دعوة مفكرنا لإصلاح الأمم المتحدة إلا مقدمة لدعوة أكثر طموحاً لبناء كومنولث كوني واحد يقوم على ما سماه «المشاركة الذكية» .



(*) مقالنا المنشور بالأهرام - ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م .

نحو كومونولث عالمي أكثر سلاماً وأكثر عدلاً

أطلق دعوته إلى قيام كومونولث ديمقراطي كوني جديد لتصحيح النظام لدولي الراهن، ولم تكن دعوته إلى عالمية حقوق الإنسان وحوار لحضارات وإصلاح الأمم المتحدة . . . إلخ إلا مقدمات لدعوته الطموح إلى هذا الكومونولث الجديد؛ ليعبر عن ملامح عالم جديد يسوده السلام لعادل، ويحقق مزيداً من العدالة في اقتسام الثروة، ويعطى اهتماماً للاعتبارات الأخلاقية وقيم المساواة والحقوق والواجبات على الصعيد لدولي .

وعبر عن هذه الدعوة المفكر الماليزي المعروف محاضير بن محمد في موسوعته الجديدة بمجلداتها العشرة المنشورة أخيراً عن دار الكتاب اللبناني بيروت ودار الكتاب المصري بالقاهرة .

ويرى مفكرنا أن الدعوة إلى قيام كومونولث عالمي ديمقراطي جديد يست شكلاً من أشكال اليوتوبيا، مؤكداً أنه يمكن بناء عالم جديد لو نانت لدينا رؤية واضحة لعالم أفضل ولنظام عالمي جديد حقيقة، ولو جدنا الإرادة، ولو حشدنا قوتنا، لو ثابرنّا، لو فعلنا ذلك كله فإن القرن

الحادى والعشرين يمكن أن يكون أعظم القرون فى تاريخ البشرية لو بادرنا إلى بناء مجتمع كونى أكثر سلاماً وأكثر عدلاً ، وضمان الرفاهة الكونية وضمان التسامح الثقافى فى عالم متعدد الثقافات وضمان حوار الحضارات .

والسلام العادل والحقيقى فى تصور مفكرنا هو حجر الزاوية الأساسى للكونمولث الكونى الجديد، وهو - أى السلام - شىء لا غنى عنه ومطلب جوهرى للتقدم الإنسانى ، حيث إن السلام الحقيقى - من وجهة نظر مفكرنا - يعنى أكثر من مجرد غياب الحروب ، إنه يدعو إلى وجود العدل ولا يتطلب الديمقراطية داخل حدود الدولة القومية وحسب ، بل كذلك الديمقراطية فى الأمور التى بين دول المجتمع الكونى . ولكى يكون هناك سلام فى القرن الـ ٢١ لا يمكن قبول الهيمنة المتخفية ولا بد من أن نضمن وجود حكم ديمقراطى كونى شامل وبحق .

وحول سبل تحقيق الرفاهة الكونية يرى مفكرنا أنه يمكن تحقيقها من خلال أكبر توسع فى التجارة فى التاريخ البشرى وأكبر تدفق للاستثمار الأجنبى الإنتاجى عبر الحدود يشهده هذا الكوكب . ولا بد من أن تكون التجارة والاستثمار الإنتاجى شرايين رفاهتنا الكونية خلال القرن الـ ٢١ وعروقها ونسيجها وعضلاتها وعظامها .

وعملية الرفاهة الكونية وبهذا الأسلوب لن تجلب الرفاهة لقلّة مختارة ، وإنما تأتى بها للجميع دون استبعاد أمة من الأمم ولا حرمان أحد أو إفقاره ، ومن أجل ذلك من المهم العمل من أجل التخلص التام من

الفقر المطلق حتى يشهد القرن الـ ٢١ نهاية الفقر، وهذا يتطلب شن حملة
كونية ضد الفقر المطلق .

وعملية الرفاهية الكونية للجميع تتطلب إلى جانب التوسع الضخم في
التجارة والاستثمار في القدرات الإنتاجية وشن حملة ضد الفقر
المطلق، تتطلب التحرر من عقلية افقر جارك إلى عقلية اجعل جارك
مزهراً، من منطلق أن مستقبلنا ورفاهتنا يعتمدان على تحقيق الأمرين
لكاسب كالتي نحققها على الأقل، ولا بد من أن نستثمر موارد ضخمة في
هذه المباراة ذات الربح الإيجابي، والتي يكسب فيها الجميع .



والكومونلث الكونى فى اعتقاد مفكرنا لا يهتم فقط برفاهة كل كائن
بشرى، بل أيضاً بحماية البيئة الطبيعية حتى لا تخنقه أو تحرقه، بل تنعش
حياته وتثرى وجوده وتعطيه الإحساس بنعمة وجمال الطبيعة، وتجعله
يتأمل فى صنع الله ومعجزاته ونعمه، والذين يعتقدون أن حماية البيئة
ضرب من الترف لا تقوى عليه مخطئون، والحقيقة أن عدم الاكتراث
بالبيئة هو الترف الذى لا نقدر عليه، فأنا أقول : لو لم نبدأ بحملات عالمية
لإنقاذ البيئة الكونية مع بداية القرن الحادى والعشرين فإن أفق هذا القرن
سيكون مظلماً، أو بمعنى أدق أسود كالقطران .



رمع تصوراته لشكل الكومونلث العالمى الأكثر سلاماً والأكثر عدلاً أعطى
مفكرنا محاضير بن محمد أهمية كبرى للاعتبارات الأخلاقية التى يجب

أن يتحلى بها هذا الكومنولث وسكانه، مشيراً إلى حالات خطيرة من انفلات المعايير الأخلاقية في عالمنا اليوم، ويذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

* التحكم فى وسائل الإعلام من قبل حفنة من الشركات والمؤسسات الغربية جعل من مبدأ حرية الصحافة كمبدأ ديمقراطى أساسى شيئاً يدعو للسخرية، وبدعوى أن الصحافة نوافذ على العالم تمكنت وسائل الإعلام الغربية المسخرة والمراقبة من تشويه التقارير الصحفية لكى يضعوا أى شىء يحدث فى الجنوب تحت أسوأ ضوء ممكن، مع تجاهل أى شىء إيجابى فى الدول النامية .

فاحتكار الغرب لوسائل الإعلام الإلكترونية، وبث الأخبار المشوهة التى ترد إلى الجنوب، وتزداد سوءاً بتفسير الإذاعيين لها وفق هواهم أو وفق مصالح بلادهم، وكالمعتاد أصبحت الدول الفقيرة التى ليس لها دور فى تشغيل وسائل الإعلام العالمية هى الضحية الرئيسية لشبكات الإعلام العالمية .

إن نمو وتأثير الإلكترونيات والأقمار الصناعية وتكنولوجيا المعلومات أمر مذهل، إلا أن تأثيرها يمثل واحداً من أكبر التحديات السياسية والأخلاقية فى عصرنا، عندما تحرف وتشوه الوعى الاجتماعى لشعوب الدول النامية .

* أصبحت النخبة فى الشمال والجنوب تتجاهل شرور الواقع، فالناس والأحداث تنتزع من سياقها، ولذا أصبحت أقل قدرة على إدراك

ثل ما هو إنسانى، وإدراك معنى المساواة فى الحقوق بين الناس فى لعالم، لم تعد صور الفقر وعدم المساواة تقابل بغضب أخلاقى بل صبحت من حقائق الحياة البسيطة، وهكذا تبدأ عملية تفرغ الإنسانية من محتواها والانفصال عن بقية المجتمع الإنسانى .

* بالرغم من أن عصر المعلومات يتيح الحصول على المعارف التعليم، ويسهل الأعمال التجارية فى جميع أنحاء العالم، إلا أن سوء لاستخدام الذى يحدث بالفعل سوف يؤثر على القيم الأخلاقية فى لعالم، فالكتب البذيئة اللاأخلاقية والعنف المبالغ فيه وغير الضرورى لذى ينشره المجرمون فى الشمال لا يقل تلوثاً عن انبعاث ثانى أكسيد لكربون ولا يقل خطورة عن ترويج المخدرات .

وإذا كانت قوة عظمى ما تستطيع أن تطبق قوانينها على مواطنين من دولة أخرى؛ بسبب تهريب المخدرات، فلماذا لا تستطيع هذه الدول اتخاذ إجراء قانونى ضد من يروج للإباحية الجنسية وفق قانون الدولة المتضررة؟ ولماذا لا توجد قوانين دولية ومحاكم دولية لمعاقبة أولئك الذين ينشرون لقاذورات ويحرضون على العنف والكراهية العنصرية؟

وقبل أن يفوص العالم بأكمله أعمق من ذلك فى مستنقع الانحلال لأخلاقى، يجب على المجتمع الدولى أن يتخذ إجراءً وموقفًا حازمًا، لا بد من إيقاف الاستخدام الأخرق لشبكة الإنترنت .

وبعد أن يعرض مفكرنا المزيد من حالات انفلات المعايير الأخلاقية يقول: إنه يبدو أننا ورثنا عالمًا لم يعد للاعتبارات الأخلاقية دور فيه،

حيث أعمال السياسة الحقيقية ليس لها عواقب أخلاقية . ويبدو أن
الدموع تذرّف بسبب المأسى الإنسانية الفاجعة .

هكذا سجل مفكرنا وتصوراته حول قيام كومنولث ديمقراطى عالمى
أكثر سلاماً وأكثر عدلاً، وما يجب أن يبنى عليه من قيم عالية حقيقية
حاملاً الاحترام والتقدير المتبادلين فيما بين شعوب ودول العالم ومحققاً
مزيداً من العدالة فى اقتسام الثروات(*) .

(*) مقالنا المنشور بالأهرام - ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م .



الشراكة الذكية.. فى عالم بلا حدود

فى سياق رؤيته الفكرية ودعوته لقيام عالم متعولم جديد أكثر سلاماً وأكثر عدلاً صك مفكرنا الماليزى المرموق محاضير بن محمد مصطلح لشراكة الذكية؛ ليكون نبراساً للمساواة والعدل والنفع المتبادل بين لشركاء، سواء داخل المجتمع القطرى أو على مستوى التجمعات لإقليمية أو على صعيد التنظيم الدولى بمختلف دوله الصناعية الكبرى ودوله النامية، مطالباً بشراكة بين أُنْدَاد لا بين أقوياء وضعفاء، شراكة ذات نفع متبادل لا شراكة صفقات تقوم على التشارك الوقتى فى الغنائم.

والمطلوب كما يدعو مفكرنا قيام الشراكة الذكية على التشارك التزيه والعدل، وليست كل الشراكات ذكية، فشراكة غير الأنداد التى يقوم فيها اتخاذ القرار بالكامل على الأغلبية ليست شراكة ذكية، ففى هذه الشراكة لا تكون للأغلبية كلمة فى واقع الأمر وربما لا تحصل حتى على النصيب المناسب من الإيرادات آياً كانت.

ودعوة مفكرنا محاضير بن محمد للمشاركة الذكية دعوة واقعية وغير خيالية، حيث يؤكد أنه ليس المقصود تحقيق المساواة المطلقة بين الشركاء فى

الأرباح، وإنما التوزيع الأكثر عدلاً للنتائج والمكاسب والعوائد... إلخ،
فالتشارك العادل يمكن أن يتحقق بين أكفاء ذوى أنصبه عادلة؛ لأن
الشراكة الذكية لا تقوم بين عملاء وسادة.

ويرى مفكرنا أن الشراكات الذكية يمكن أن تقوم بين كيانات
كثيرة، فإلى جانب الحكومة رجال الأعمال والقطاع الخاص داخل
الدولة، أو بين الدول الموجودة فى منطقة ما، ويمكن أن تكون هناك
شراكات ذكية بين الأفراد وبين الشركات أو بين الدول النامية أو دول
الشمال والجنوب أو بين المدن المتأخية والكثير الكثير غير ذلك.



ويضرب مفكرنا تجربة واقعية للشراكة الذكية على المستوى القطرى من
واقع تجربة بلاده فى التنمية، ويقول: إن هناك أمثلة كثيرة من الشراكات
الذكية سواء من القطاعين العام والخاص أو بين العمال والإدارة، لقد
اتسعت الشراكة الذكية حين عمل كلٌّ من القطاعين العام والخاص معاً،
من أجل تيسير التنمية الاقتصادية للبلد الذى لكل منهما فيه حصة.
وجرى التخلص من الاتجاه التنافسى القديم بين القطاعين العام والخاص
لمصلحة المساعدة المتبادلة. ويدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص
يسهم بالفعل فى إيرادات الحكومة، وهو ما يستخدم فى دفع فواتير
المرتبات للعاملين فى الحكومة، وكذلك إمداد المرافق العامة بما تحتاجه
وغير ذلك. وهكذا تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام لضمان تحقيق
أهداف الحكومة بسرعة وبأقل التكاليف؛ ولذلك يستفيد كلا الجانبين

نستفيد معهما الدولة ككل . وحققت كل الأطراف شراكة ذكية، وهى شراكة التى لا يكسب فيها الشركاء وحدهم بل والجمهور كله كذلك .

ومن الدروس المستفادة من تجربة بلاده أنه فى الشراكة الذكية الكل متفيد، وقد يمكن للانفتاح والشفافية القضاء على الفساد والمحسوبة غيرهما من الممارسات غير المرغوب فيها، رغم أن هذا غير مؤكد إلى حد بعيد .

ولا بد من أن يكون المدافعون عن الشراكات الذكية وممارسوها ربيصين بشأن قبول أخلاقيات المجتمع التجارى الجديدة، فالانفتاح لشفافية ليسا كافيين ما لم تصاحبهما الأخلاق والأمانة والشرف وأخذ آخرين فى الاعتبار .

وهنا يقدم مفكرنا نماذج حية للشراكات غير الذكية التى لا تعطى تبارات للشفافية والأخلاقيات مطالباً بتصحيح أوضاعها، ومنها على بيل المثال العلاقة بين نقابات العمال وأصحاب العمل التى لا تعد علاقة رراكة ذكية، ولهذا السبب فإنه رغم النجاح الضخم الذى تحققه النقابات مهنية فى الغرب فيما يتعلق بحقوق العمال ومنافعهم، إلا أنه ليس هناك نسا دائم من جانب العمال ونقاباتهم، وقد أصبحت النزاعات المهنية محمًا دائماً من ملامح المجتمعات، وهذا هو السبب فى أن مكاسب نقابات المهنة ونجاحها على سبيل المثال لا تدوم أبداً، فمجرد نجاح ففاوضات أو الإضرابات تقريباً تكون هناك مطالب جديدة، ولا بد من أن دم زعماء النقابات على وجه الخصوص مطالب جديدة وإلّا فسوف

يفقدون تأييد أعضائها، وإذا لم تقدم مطالب جديدة فسوف تصبح النقابة بكاملها لا داعى لها. وعندئذ سوف يجد الزعماء أنه لا مبرر لزعامتهم.

والواقع - كما يقول مفكرنا - أنه رغم نجاح النقابات المهنية فى الغرب فإن القوى العاملة لم تزدهر أحوالها قط. ويمكن إرجاع معدل البطالة المرتفع حالياً فى الدول المتقدمة بشكل مباشر إلى غياب الشراكة الذكية بين العمال وأصحاب الأعمال، بل إن الأجور والخوافز الأفضل التى يحصل عليها العمال نتيجة للعمل الصناعى أصبحت بلا معنى إلى حد كبير لمجرد أن جزءاً كبيراً من المكسب تأكله المعيشة المرتفعة والضرائب والمساهمات التى تنص عليها اللوائح فى رعاية كبار السن والرعاية الطبية الخاصة بالعمال. وجعلت التكاليف المرتفعة نتيجة لزيادة تكاليف العمالة منتجات الدول المتقدمة غير قادرة على المنافسة وهى مضطرة الآن للضغط على الدول الفقيرة كى تحافظ على مستوى المعيشة المرتفع الخاص بعمالها. وهذا ليس الشئ الذكى الذى يجب عليها عمله.

أما بشأن أهمية الشراكة الذكية على مستوى الدول النامية، فإن مفكرنا محاضير بن محمد لم يتردد فى وصف عالمنا المعاصر بأنه غابة دولية نعيش فيها، فليس هناك قانون، ولا نظام فى العلاقات الدولية وهناك القليل جداً من العدل، والغنى والقوى هو الذى يحكم أما الضعيف والفقير فعليه أن يتسامح ويتحمل. وإلى جانب كل هذه الأخطار والأعمال المعوقة فعلينا - نحن الدول النامية - أن نواجه الآن تحدى العولمة. وهنا يتساءل مفكرنا: هل نحن فى حالة تمكننا من

اجهة هذا التحدى؟ ويقول: إنه من الواضح أننا لسنا كذلك إلا أن أحدًا ، ينتظرنا كى نستعد للتحدى ، ولذلك فإننا شئنا أم أبينا علينا مواجهة تحدى، وذلك بتشكيل جبهة متحدة، والأفضل من ذلك أن نحقق راحة ذكية لنقوى بعضنا بعضاً. فنحن لسنا بلا أصول أو خبرة وعن ريق تبادل خبراتنا فى الإدارة الاقتصادية يمكننا أن نتعلم عمل ما هو سواب، وأن نتحاشى الأخطاء التى قد يقع فيها أى منا. ومن خلال شارك فيما لدينا من الأصول على قلتها يمكن تعزيز قوتنا

يمكن للمنظمات الإقليمية تكوين شراكات ذكية، وحين تواجه نظمات الإقليمية باقتراحات مدمرة من جانب الشمال المتقدم يمكنهاخاذ موقف مشترك، وهذا هو ما جرى فى اجتماع منظمة التجارة الدولية سنغافورة وكانت لنا الغلبة.

ويرى مفكرنا أن إقامة الشراكات بين الدول النامية هى السبيل لمواجهة مديات العولمة، مؤكداً أن العولمة قد حلت بطبيعة الحال وسوف يكون عالم بلا حدود، كل الحواجز سوف تزال، وسيكون الكل أحراراً فى ذهاب أينما شاءوا والتجارة حيثما رغبوا أو الاستثمار فى أى مكان إادوه والقيام بأعمال تجارية فى أية بقعة كانت. وفى هذا السياق يمكننا أن نحن أبناء الجنوب، أبناء الدول النامية الذهاب وإقامة بنوكنا صناعاتنا، ومحال السوبر ماركت، وسلاسل الفنادق الخاصة بنا فى شمال الغنى، مثلما يمكن للشماليين أن يدخلوا بلادنا لإقامة بنوكهم صناعاتهم وأعمالهم التجارية وسلاسلهم وغير ذلك، لكن المشكلة هى

أنه ليس لدينا البنوك والصناعات وسلاسل الأعمال التجارية التي تذهب إلى الشمال للاستفادة من حرية العوامة ، بل إنها ليست موجودة داخل بلادنا ، فكيف نستفيد من حق الذهاب إلى الشمال؟ وحتى إذا كانت موجودة لدينا فهي ضئيلة ، سيكون الملعب مستويًا إلا أننا أقزام في دنيا العمالقة وسيأتي العمالقة وسيقهرون الجميع .

ورغم هذه الحقائق الصارخة فإن مفكرنا يقول : إنه لا يريد أن يكون متشائمًا مبالغًا في تشاؤمه ؛ ذلك أن هناك بعض الأمل إن نحن عملنا معًا وإن كونا الشراكات الذكية وإن ساعدنا بعضنا بعضًا وإن وضعنا أساليب المساعدة المتبادلة لمصلحة الشركاء .

وبشأن الشراكة بين الأغنياء والفقراء يرى مفكرنا محاضير بن محمد أن الصراع بين الأمم في الوقت الراهن يعود في الأساس إلى أن الشراكة المفروضة عليها ليست ذكية ، فالقوى العظمى تأخذ كل شيء تقريبًا لنفسها وتحرم الدول الصغيرة من نصيبها العادل في النفوذ أو المسئولية أو الإيرادات بأي شكل كانت . ومنظمة التجارة العالمية مثال على ذلك ، فأية ميزة تنافسية قد تكون لدى الدول النامية تعتبر غير عادلة وغير مشروعة ، وبذلك فإن تكلفة العمالة المنخفضة والموارد الطبيعية والحكومات المستقرة إما غير صحيحة أو غير مقبولة . بيد أن الميزة التنافسية الخاصة بالدول القوية تعتبر جميعها صحيحة ومقبولة وعادلة . . ويعتبرون أنه من العدل والصحة أن تنافس البنوك وشركات الدول المتقدمة الصناعات والبنوك الصغيرة في الدول النامية الفقيرة ، برغم أنه لا بد من أن تفتح الدول

لفقيرة أسواقها للأغنياء؛ لأن الأغنياء مستعدون لفتح أسواقهم للفقراء، على الرغم من أن الدول الفقيرة ليست لديها منتجات لتبيعها للأغنياء ولا نوك ولا صناعات تستفيد من أسواق الأغنياء، حيث لا يعطى الأغنياء همية لهذا برغم أن هذا لا علاقة له بالموضوع، فالمهم عندهم هو أنهم (أى لأغنياء) يعرضون نفس الأشياء التي يتوقعون من الفقراء عرضها. يفسر الأغنياء والأقوياء هذا على أنه عادل فإذا لم يستفد الفقراء من لعرض فهذا أمر غاية في السوء وحسب فاللفتة هي المهمة وليست النتيجة لفعلية.

وهنا يرى مفكرنا أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار هذه لشراكة التي بين الأغنياء والفقراء شراكة ذكية وذات نفع متبادل؛ لأنه لا بد من أن تأخذ الشراكات بين الدول في اعتبارها نقاط الضعف ونقاط لقوة النسبية لدى الشركاء. ومن المفيد في الواقع تقديم ميزة للشريك الأفقر، كما يحدث مثلاً من خلال نظام الأفضليات العام؛ لأن هذا من شأنه الإسراع بعملية الارتقاء بها إلى وضع غير نظام الأفضليات العام، وهي بطبيعة الحال حين ترتقى ستكون قد حققت قدرًا معينًا من التنمية التي تجعلها سوقًا جيدة للأغنياء.



وأخيراً وحتى لا يعتقد البعض أن الشراكة الذكية هي روضة النجاح الوحيدة، فإن مفكرنا محاضير بن محمد يرى أن الشراكة الذكية ليست إلا مجرد عنصر واحد من عناصر تركيبة النجاح والأنظمة والتركيبات وحدها

لا تضمن النجاح؛ وذلك لأن العناصر الأخرى لها دورها ويمكن أن تؤثر على نجاح أية تركيبة أو نظام أو عدم نجاحه. وبذلك تعتمد الشراكة الذكية كذلك على البيئة، والبيئة هنا لا تعنى الأشجار والغابات وإنما البيئة السياسية والاقتصادية داخل البلد وخارجه وثقافة الشعب ونسق قيمه والكثير غيرها من العناصر الأخرى(*) .



(*) مقالنا المنشور بالأهرام - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣م .

الطريق إلى نهضة الأمة الإسلامية

لا عجب أن يعطى مفكرنا محاضير بن محمد للأمة الإسلامية جل اهتمامه؛ بهدف إحياء نهضتها من ناحية وتصحيح صورتها في عالم اليوم من ناحية أخرى، مؤكداً أن الإسلام دين سلام ولا يوجد شيء في الإسلام يعيق التحديث، وأن ثقافة التسامح والتعايش مع الأديان والمعتقدات الأخرى هي دون شك وليدة الحضارة الإسلامية التي وفرت مناخاً لتلاق إيجابى قائم على الأخذ والعطاء في الأفكار بعيداً عن السلبية، وقد عمل أطباء يهود ومسيحيون في مجال الطب إلى جانب أطباء مسلمين وأنتجوا سوياً بحوثاً علمية أفادت البشرية جميعاً، كما أن باحثين مسلمين ومسيحيين ويهوداً أجروا بحوثاً مقارنة مشتركة في مجال العقيدة والأديان، انطلاقاً من كونهم يؤمنون بعقائد قائمة على التوحيد .

وإذا كان مفكرنا محاضير بن محمد قد خص الأمة الإسلامية بالمجلد الأول من مجلدات موسوعته العشرة، فإنه تطرق إلى هموم أمته في بقية المجلدات، سواء وهو يفند ادعاءات العولمة ويتتقد سلوكياتها في المجلدين الرابع والسادس، أو عندما يتحدث عن العلم والديمقراطية وحقوق

الإنسان في المجلد السابع، وعن القضايا المعاصرة في المجلد العاشر، أو عندما يشرح تجربة آسيا التنموية والديمقراطية والتعاون الإقليمي في المجلدات الثالث والثامن والتاسع.

ونستطيع القول دون مبالغة: إن كتابات مفكرنا محاضرير بن محمد (كما أشرنا في مقدمة الكتاب) تشكل زاداً فكرياً مضافاً إلى اجتهادات المفكرين الذين أبدعوا في هذا المجال وفي مقدمتهم الفارابي والكواكبي والأفغاني ورشيد رضا ومالك بن نبي صاحب كتاب «كومولث العالم الإسلامي» وجمال حمدان في كتابه «العالم الإسلامي»... إلخ.

نحن إذن أمام مبادرة فكرية وعملية معاً أبدع صاحبها في عطائه الفكري جنباً إلى جنب مع إنجازاته التنموية داخل بلده «ماليزيا»، ومشاركته في التعاون الآسيوي الإقليمي وفي المحافل الدولية. ولا عجب مرة أخرى أن يترك كرسى رئاسة مجلس الوزراء طواعية، ويلايه تترأس كلاً من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وكل الشواهد تؤكد أن الحركة والمنظمة سوف تشهدان تطوراً وإصلاحاً تنظيمياً يتلاءم مع روح العصر، لتتم إعادة ترتيب كل من بيت العالم الثالث وبيت العالم الإسلامي، لمواجهة أخطبوط العولمة وتداعياتها، وإرساء لديمقراطية عادلة في القرية الكونية التي ترفض مبدأ الهيمنة القطبية.

جاء المجلد الأول من موسوعة محاضرير بن محمد كما سبقت الإشارة تحت عنوان [الإسلام والأمة الإسلامية] ويقع في نحو ٣٥٠ صفحة. وحول واقع الأمة الحالي يرى مفكرنا أنه في الوقت الذي يشهد فيه بالحضارة الإسلامية

وثروات الدول الإسلامية التي تمتلك ثروات ضخمة وإمكانات لا حدود لها، فإنه يرى أن هذه الثروات والإمكانات لم تستغل قط لتحقيق الرفاه والتقدم، كما يرى أنه لا توجد دولة إسلامية واحدة تتوافر لها أسباب القوة والنفوذ اللذين يجعلان منها أحد اللاعبين الأساسيين على المسرح السياسي في عالمنا اليوم، وهناك مجتمعات إسلامية عديدة لم تتمكن بعد من إرساء دعائم الاستقرار في بلدانها وما زالت تقف عاجزة عن تطوير نفسها بما يمكنها من اللحاق بالدول المتطورة التي لم تحظ أية دولة إسلامية بعضويتها حتى الآن .

وهنا يطالب مفكرنا محاضير بن محمد المسلمين وأكثر من أي وقت مضى بأن يدركوا حقيقة الوضع الذي هم فيه في ضوء ما استحدثته لمجتمعات البشرية المتطورة من أفكار تجديدية وتقنيات حديثة ما زالت لدول الإسلامية غير مهيأة لاستيعابها وعاجزة تماماً عن التعامل معها، من بين تلك التحديات الجديدة المطروحة مفاهيم مستحدثة تتصل بنظام الحكم والعلاقات الدولية، والمسلمون ليسوا في وضع يمكنهم من رفض تلك المفاهيم الجديدة لنظام الحكم؛ لأنهم لا يملكون لها بديلاً غير أنهم لم يتمكنوا من تطبيقها على نحو فاعل .

ويؤكد مفكرنا أن العدالة الإسلامية واحدة من أكثر القضايا التي نظوى على أهمية اللغة لنا كمسلمين، ولا يمكننا أن نتحدث عن تنمية استقرار مجتمع ما دونها، كما أنه لا يمكننا أن نتصور أن بلاداً ما يمكن أن تبلغ مرحلة الرفاه الاقتصادية أو حتى مجرد أن تحافظ على وحدتها

ووجودها على وجه المعمورة دون أن يتوافر لها نظام يكفل العدالة بين جميع الأطراف فيها، حيث توجد علاقة طردية بين العدالة والتنمية، فكلما تطورت مفاهيم إدارة العدالة أسهم ذلك في تعزيز إمكانية إحداث التنمية؛ لذلك فإن مصلحة الأمة الإسلامية عادة تقتضى إيلاء قضية العدالة وأجهزتها اهتماماً بالغاً .

وحتماً على دفع المسلمين بالأخذ بأسباب الوحدة والاتحاد والتضامن والعمل العربي المشترك يشير مفكرنا إلى أهمية الحج ومغزاه الحقيقي، ويقول: إن الحج حدث فريد لا نظير له في العالم، وهو ليس مجرد شعيرة دينية وإنما هو أيضاً مؤتمر جامع للأمة الإسلامية يسوده الوئام والشعور الحقيقي بالوحدة والأخوة الإسلامية بين الحجاج الذين يفدون من بلاد عديدة مختلفة، وهذا هو المغزى والمكسب الحقيقي للحج إلى جانب أدائه لفريضة تمثل الركن الخامس للإسلام .

ويرى محاضرير بن محمد أن الحج يشكل رسالة لجميع المسلمين والأمة الإسلامية التي أصبحت منذ سنوات بل قرون عديدة منقسمة إلى طوائف وأم كثيرة متفرقة، ومنتازعة في أغلب الأحوال تحارب بعضها بعضاً، ولم يعد المسلمون يشعرون بأنهم إخوة، رافضين مبدأ أساسياً في الإسلام ألا وهو أنهم أمة واحدة .

وهنا لا يكتفى مفكرنا بالإشارة إلى منظومة القيم والمبادئ والثوابت التي تجمع الأمة الإسلامية، بل يقدم عدداً من الأفكار الطموحة لتطوير وتحديث وإصلاح وتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي التي تجمع ٥٧ دولة

سلامية تمتد من چاكرتا شرقاً إلى طنجة غرباً، ويؤكد مفكرنا أهمية تطوير لمنظمة قاتلاً: إنها تتيح لنا فرصة مناسبة لاستخلاص الدروس والعبر التجارب من الماضي، وتسمح لنا في الوقت نفسه باستشراف الرؤى المناهج والبرامج الجديدة .

فالمنظمة أنشئت في الأساس لتعزيز فرص الوحدة الإسلامية التعاون، ومن ثم فهي مطالبة ببذل جهود عملية في سبيل تحسين فرص سلام والتنمية وتعزيزها، بمعنى أن المنظمة مطالبة بالعمل الدءوب المنهجي للتأكيد على نشر وغرس ثقافة جديدة في الدول الإسلامية وبين لسلمين بعامة معنية بالسلام والتنمية .

وفي ضوء هذا دعا مفكرنا منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أن تعيد تعريف نسها وهويتها وصياغة وظائفها واهتماماتها لمواكبة التطورات والتحديات الحالية بما يمكن الأمة الإسلامية خلال الثلاثين سنة المقبلة من تكييف سها مع العولمة وعصر المعلومات .

وفي هذا السياق سجل مفكرنا محاضير بن محمد عدداً من الأفكار ناء في مقدمتها :

(١) إن منظمة المؤتمر الإسلامي مدعوة إلى الاضطلاع بدور قيادي من أجل تحقيق أهدافها ووضع الأمة الإسلامية في مكانة تمكنها من مساعدة نفسها بنفسها وحل مشاكلها من خلال التعاون والدعم المشتركين .

ولكى نضمن أن يكون تجديد المنظمة نفسها منسجماً مع الأهداف والاحتياجات، وأن يطور في الوقت نفسه من فاعليتها ولفكرتها في معالجة قضاياها فإن عملية الإصلاح لا بد أن تؤسس على إجماع جديد بين الدول الأعضاء حول دور منظمة المؤتمر الإسلامي ووظائفها الرئيسية وأولوياتها والمجالات التي يمكن أن تنجو بمفردها في أدائها على النحو الأفضل وما يفترض فيها أن تبتعد عنه تاركة أداءه للآخرين .

ومع إدراك مدى التعقيد والصعوبات التي تعترض تلك المهمة، والتي يتطلب نجاحها إحداث تغيير في بنية المنظمة ومنهجيتها في العمل، وهذا يتطلب بدوره تضافر مواقف الحكومات وجهودها مع الجهد الذي تبذله الأمانة العامة للمنظمة .

(٢) وفي مواجهة مخاطر وتحديات العولمة الاقتصادية المخيفة التي تطول تأثيراتها العالم كله وأوجه الحياة كافة . يرى محاضير بن محمد أن الوقت قد حان لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون التجاري بينها وتوسيعه من خلال رفع الحواجز التي تعوق التدفق السلعي عبر حدود الدول الأعضاء؛ وذلك بهدف إنشاء سوق ضخمة من الدول الإسلامية تتوافر فيها كل عناصر وعوامل الجذب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يمكن بلورة برنامج علمي مدروس لترويج الاستثمارات الإسلامية المباشرة بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهنا يؤكد مفكرنا أنه من الأهمية إدراك أن جذب الاستثمار الأجنبي والاستثمار الإسلامي المباشرين، وإنشاء

الصناعات في الدول الإسلامية يتطلب في المقام الأول توافر بيئة استثمارية جاذبة ومغرية .

ويُبرز محاضير محمد الوجه الكالح للعوامة مذكراً بأزمة النموور سيوية في صيف ١٩٩٧م، ويرفض أن تقف الأمة الإسلامية موقفاً بيّاً تجاه تحديات العوامة وأخطارها ويقترح أدوات وأساليب للتعامل مع وامة وتسخيرها حتى تتمخض عن نتائج في مصالح الأمة الإسلامية حدمة قضاياها .

٢) المنظمة تتيح لنا اتخاذ موقف جماعى لمعالجة المشكلة الفلسطينية، داعياً الى العمل بتناغم كمنظمة يجمع بين قادتها حد أدنى من التوافق فى الرأى والمواقف ولقيادات ملتزمة دينياً لإيجاد حل للمسألة الفلسطينية .

ولقد حظيت قضية القدس بأولوية فى فكر محاضير بن محمد، ومن إجراءات العديدة التى دعا إليها أمام القمة الإسلامية الالتزام الصارم رقفنا الثابت بعدم تقديم أى تنازل فى وضع مدينة القدس الشريف، عتبارها مدينة فلسطينية على المستويين السياسى والتاريخى .

تلك مجرد مجموعة من الأفكار التى طرحها مفكرنا محاضير بن حمد فى المجلد الأول الخاص بالأمة الإسلامية، مركزاً على دور منظمة لؤتمر الإسلامى التى تفرض عليها تحديات العصر عاجلاً أو آجلاً لإعادة سياغة بنيتها المؤسساتية وآلياتها فى العمل .

وأخيراً يطرح محاضير تساؤلاً جوهرياً ويقول :

هل سيتراجع المسلمون ويفقدون دورهم في ظل أمة كونية واحدة بعيدة عن الدولة القطرية بما فيها الدول الإسلامية؟

ويجيب عن تساؤله ويقول :

الإجابة بالإيجاب طبعاً إذا ما اكتفى المسلمون بدور المتفرج على ما يجرى من أحداث وتطورات متسارعة على الصعيد العالمي، وتمثل المشكلة الحقيقية في تجاهل المسلمين لمبدأ الأخوة الإسلامية، برغم أنهم يواجهون تحديات ضخمة ومروعة؛ ذلك أن تجليات العولة التي نلحظها بعيوننا حالياً تشكل خطراً وتهديداً على الأمة الإسلامية .

وينبغي علينا أن نلجأ إلى التخطيط وإحداث التنمية على مستوى الدول الإسلامية، بما يمكننا من التسلح بتقنية المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التي يطرحها عصر المعلومات في كل يوم^(*).



(*) مقالنا المنشور بالأهرام - أول نوفمبر ٢٠٠٣ م.

ملحق خاص:

النص الكامل لمحاضرة د. محاضير محمد

بمكتبة الإسكندرية (٦ سبتمبر ٢٠٠٤م)

تحت عنوان:

«التكامل بين الحضارات والثقافات المختلفة»

نص المحاضرة:

١- عندما تلتقى الثقافات فهناك ثلاثة أشياء يمكن أن تحدث :

أولاً : أن تسود ثقافة ما بالكامل بحيث تزول الثقافات الأخرى وتتلاشى .

ثانياً : قد تتشعب الثقافات بعضها ببعض بحيث تنشأ ثقافة جديدة هي مزيج من الثقافات المختلفة .

ثالثاً : قد توجد الثقافات بشكل مشترك متناغم أحياناً وأحياناً أخرى في صراع . وبالطبع هذا تعميم ولا يوجد فصل واضح بين الثلاث . وقد توجد عناصر من إحداها أو الأخرى أو كليهما معا في أى من الفئات الثلاثة .

٢- الناس اليوم أكثر تحركاً والحدود تجتاز بسهولة ، وتعد البلدان أحادية العرق أصعب في البقاء ، وكثير من البلدان يتحول للتعنودية العرقية مع هجرة الناس في كل الاتجاهات سعياً وراء حياة أفضل ، وفي الواقع أن هذا الاتجاه سيزداد قوة في المستقبل ، بحيث ستكون هناك نسبة كبيرة من سكان أية دولة من أصول عرقية مختلفة عن السكان الأصليين ويتمون لثقافات مختلفة .

٣- كما أن العالم يتضاءل حجماً من الناحية المجازية، فقد أجبر الطيران السريع والاتصال الهاتفي الفوري واللاسلكي كل البلدان والشعوب وثقافتها على الاتصال الوثيق مع بعضهم البعض، وما لم يوجد تفاهم وتحمل أكبر للاختلافات الهائلة بين الشعوب في اللون والديانة واللغة والثقافة، فلا بد أن تحدث صراعات وتلك الصراعات ربما تؤدي إلى حرب أهلية.

٤- ونتيجة لاحتمالات الصراع تلك فمن المهم أن نجرب ونفهم ما يحدث عندما تتصل الثقافات وتتواصل لكيفية التعامل مع النتائج المختلفة.

٥- في الماضي عند التقاء الشعوب المختلفة ثقافياً نتيجة الهجرة أو الغزو لم يكن هناك مجال للوجود الثقافي المشترك، وكان من الطبيعي أن تسود ثقافة الأغلبية أو المهيمن وكانت الأقلية إما أن تتبنى أو تجبر على تبني ثقافة المهيمن وأن تنبذ ثقافتها.

٦- مثلاً في إسبانيا المسلمة رغم احتفاظ اليهود والإسبان المسيحيين بدياناتهم، فقد تبنا جميعاً ثقافة العرب المسلمين وتحدثوا وكتبوا العربية وحملوا أسماء عربية واستمتعوا بالشعر والموسيقى العربية وبنوا مساكن وأبنية على الطراز العربي كما تحول بعضهم للديانة الإسلامية.

٧- والآنجلوسكسون الذين استعمروا أمريكا الشمالية، بإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر فعلياً قد أصبحوا مهيمنين ثقافياً واضطر المهاجرون فيما بعد لتبني ثقافة الأنجلوسكسون وقد سادت الثقافة الإسبانية في أمريكا الجنوبية - ما عدا البرازيل - بحيث لم يقتصر الأمر

على تحدث الجميع الإسبانية ، ولكن كان التحول للكاثوليكية عاماً . ولكن ثقافات أمريكا الشمالية والجنوبية لم تظل ثابتة إلى الأبد ، بل امتزجت في ثقافات مختلفة لم تتبع تماماً نفس المسارات ، كما في المواطن الأصلية الأوروبية . ولكنها ظلت متميزة بالثقافات الأصلية . وقد تستمر الثقافات الأصلية القديمة في صور أثرية ، ومثلاً تتباين الممارسات الدينية خاصة في أمريكا الجنوبية ، حيث امتزجت الديانات القديمة لليهود الأمريكيين مع المسيحية ، أما في أمريكا الشمالية فقد اختلفت ثقافات الهنود الحمر ، أما ثقافات السود فقد اندمجت مع ثقافة الأنجلوساكسون لتعطيها صبغة مميزة .

٨- عندما تكون الجماعات العرقية متساوية في القوة إما عدداً نتيجة لبعض النفوذ أو الثراء ، فقد يكون هناك تمثيل من الثقافات المختلفة في ثقافة واحدة مع بعض العناصر من الثقافات الأصلية ، فمثلاً قد أدى انتشار الإسلام لوجود عديد من الثقافات في بلدان كثيرة من العالم الإسلامي . فاللغات تحتوي على كلمات وتعبيرات عربية كثيرة ، وكثيراً ما تستخدم الكتابة العربية ، كما تعكس النظم القيمية تأثير المسلمين العرب ولكن خلال ذلك فالثقافة والقيم المحلية تبقى مع اللغات .

٩- وفي بعض البلدان تظل الثقافات مختلفة المنشأ وباقية بفاعلية وغالباً بشكل متعمد ، وعندما يحدث هذا يكثر حدوث الصراعات وحتى الحروب الأهلية المستمرة قد تصيب تلك البلدان ، ولكن إذا كانت درجة التحمل مرتفعة فإن الثقافات المختلفة قد توجد مع بعضها .

١- وإذا سمحتم لى فأرغب هنا أن أتحدث عن تجربة ماليزيا ، فماليزيا دولة متعددة عرقياً مؤلفة من الماليزيين الأصليين ، بالإضافة لقبائل ساراوك وصباح والصينيين المنحدرين من نسل المهاجرين الذين بدأوا فى الحضور لدول الملايو منذ أكثر من ٦٠٠ عام قبل الاستعمار الأوروبى والهنود الذين أحضرهم البريطانيون كعمال متعاقدين للعمل فى مشروعات المطاط . وفى إحدى المراحل فاق الصينيون سكان الملايو الأصليين عدداً ، ولولا الكساد فى العشرينيات عندما عاد كثير من المهاجرين إلى بلدانهم لصارت ماليزيا دولة يسودها الصينيون مثل سنغافورة .

١٠- قام البريطانيون خلال الحقبة الاستعمارية بفصل الأعراق المختلفة عن بعضها البعض مما منع الصراعات العرقية ، كما حافظ على ثقافات الجماعات العرقية المختلفة سليمة .

١١- خلال فترة صراعات الاستقلال كانت أغلبية شعب ماليزيا من الملايو ، وبما أن الحكم البريطانى فى الولايات الماليزية كان من خلال معاهدات مع سلاطين الملايو فيجب أن تتحول ماليزيا المستقلة إلى حكم الملايو ولن يكون للصين أو الهنود وضع قانونى فى ماليزيا .

١٢- ولكن الملايو قرروا أنهم سيتقاسمون النفوذ السياسى مع الصينيين والهنود وغيرهم من الشعوب من أصول غير الملايو . وتعد أساليب ماليزيا فى العلاقات العرقية غير تقليدية .

١٣- وتمنى الملايو أنهم سيتشابهون مع الأعراق الأخرى ، ولكن الأعراق الأخرى كانت كبيره جداً وقوية جداً بحيث تمنع حدوث ذلك .

١٥- كما أن الصينيين كانوا أقوياء جداً اقتصادياً، مما مكنتهم من موازنة النفوذ السياسي للملايو، كما أن اختلاف الديانات بين الأعراق الثلاثة المختلفة وقف ضد التماثل .

١٦- ولم تنجح محاولات جعل ثقافة الملايو هي الثقافة الرسمية . وفي النهاية كان من المقبول أن الأعراق المختلفة عليها أن تحتفظ بثقافتها، ولكن يجب أن تكون الثقافة القومية الرسمية هي ثقافة الملايو .

١٧- واللغة الرسمية هي الملايو ، ولكن اللغات الأخرى يمكن الاحتفاظ بها واستخدامها كوسائل تعليمية في المدارس ، وهذا يتعارض بشكل كبير مع بعض البلدان التي لا تسمح باستعمال لغات الأقليات نهائياً ، والإسلام هو الديانة الرسمية للدولة ولكن الديانات الأخرى تعتق دون أى منع ، وثقافة الأعراق المختلفة محفوظة ، ولكن بعض عناصر الثقافات غير الملايو جزء لا يتجزأ من ثقافة الملايو .

١٨- وصارت ثقافة الملايو جزءاً لا يتجزأ من ثقافة غير الملايو .

١٩- وبعد الاحتفاظ بثقافات الأعراق الثلاثة أنها ظلت متميزة وواضحة ولكنها تختلف عن ثقافات بلدان منشئها ، فمثلاً اللغة الصينية المستخدمة في ماليزيا تنتشر فيها كلمات ملايو، بينما يستخدم الملايو كلمات صينية في بعض الأغراض وكذلك بالنسبة للهنود .

٢٠- والفرق في ثقافات الأعراق المختلفة هو أن ماليزيا تدعى أنها فعلاً آسيا؛ لأنك تستطيع رؤية الثقافات الملايو والإندونيسية والصينية والهندية في ماليزيا بما فيها مطابخهم العرقية .

٢- وروح التحمل والتألف التي يعرضها الجميع هي التي تساعد الثقافات المختلفة في ماليزيا على الوجود المشترك ، والماليزيون يعرفون أن أية محاولة لفرض أية ثقافة سوف تسبب امتعاضاً وعدم تعاون وربما تسبب صراعاً عرقياً وستصبح الدولة غير مستقرة وغير قادرة على النمو .

٢٠- ونحن في ماليزيا نؤمن أنه من الأفضل أن نحصل على قطعة من كعكة متنامية بدلاً من كعكة منكشمة كاملة ، وقد أدى تحمل ثقافات بعضنا البعض في ماليزيا لجعلها مستقرة ومسالمة ، وبالتالي صار النمو الاقتصادي سريعاً وازدادت حصة كل جماعة من الثراء الاقتصادي أكثر بكثير من الثراء الاجتماعي الأصلي للدولة .

٢٢- ولا تتبع التركيبة الماليزية للتكافل الثقافي قاعدة صلبة أو سريعة ، وهي نتيجة للاستجابة لمواقف محددة ، ولو كان الماليزيون متعصبين وغير مستعدين لعمل تعديلات لما أمكن تحقيق تكامل الثقافات .

٢٤- وحيث إن التركيبة الماليزية لا يمكن تطبيقها على كل البلدان ذات السكان متعددي الأعراق ، فلا شك أن روح التحمل يمكن أن تساعد في تحقيق التكامل الثقافي ولا توجد ثقافة متفوقة بحيث يجب تبنيها بأي ثمن .

٢٤- وتوجد دول كثيرة ستواجه مشكلة الشعوب المختلفة الثقافات التي تعيش سوياً ، وستكون هناك مشكلات في تداول التكامل الثقافي ، وحينما تكون الثقافة السائدة هي ثقافة الغالبية العظمى فإن أفضل حل

هو تبنى الثقافة السائدة ، ولكننا مؤخراً لاحظنا مقاومة من جانب الأقليات ويجب أن يتم التعامل معها بتحمل وتفاهم .

٢٦- فمثلاً فى الولايات المتحدة نجح اليهود والإسبان فى الاحتفاظ بكثير من ثقافتهم ، ففى بعض أجزاء من الولايات المتحدة تستخدم اللغة الإسبانية رسمياً فى التعليم ، ومن ناحية أخرى نجح اليهود فى مناهضة التحيز ضدهم ويتباهون علناً بديانتهم وثقافتهم حتى إنهم يطالبون بعقد الجنسية المزدوجة ويجب أن تحترم عطلاتهم الدينية ولكنهم ما زالوا يدعون أنهم أمريكيو الثقافة .

٢٧- ولكن التكامل الثقافى ليس مجرد مشكلة قومية بل مشكلة دولية .

٢٨- لقد أصبحت هكذا بسبب تطور تكنولوجيا الاتصالات خاصة التلفزيون مع بثه للأخبار فورياً على مدى ٢٤ ساعة يومياً ، فقد حضر العالم إلى داخل غرف معيشة كل فرد ، وهذا حسن لولا أن اللغة الإنجليزية صارت اللغة المشتركة للعالم ، وقام الأوروبيون سواء من ناطقى الإنجليزية أم لا باستغلال الفرصة سريعاً لعرض منظورهم للأمور عبر الأثير .

٢٩- وانتشرت ثقافة الأوروبيين العرقيين وخاصة ثقافة الأمريكيين فى العالم ما بين هوليد والإعلام الإلكتروني ، ولا توجد ثقافة فى العالم لم تتأثر بهذا الهجوم .

٣٠- وثقافة الأمريكيين متحررة جداً وهى قائمة على الحرية الشخصية المطلقة ، فبينما كانت المواد الإباحية محظورة من قبل صارت المواد

الإباحية متاحة للجميع من الأطفال على الإنترنت ، ولا شك أن هذا يدمر القيم الأخلاقية للثقافات الأخرى . وفي الواقع مثل تلك الإباحية قد تربط مباشرة بجرائم الجنس والقتل .

٣١- ولكن الأمريكيين لن يوقفوا الدعاية للمواد الإباحية بما فيها الأغاني المصورة عبر الإنترنت . وتصرفاتهم أن الحرية أهم بكثير من تدمير القيم الأخلاقية الذي قد تسببه .

٣٢- وتعد ثقافة الأوروبيين العرقين الحالية متساهلة، بحيث إن الشذوذ الجنسي والزواج للجنس الواحد يلقيان تشجيعاً حتى إن القساوسة يتباهون بشذوذهم الجنسي باسم الحرية ، وأجسام النساء تعرض من أجل كل شيء من السيارات وحتى المشروبات ، وفي الواقع ما يرتديه من ثياب يكشف من أجسامهن أكثر مما يستر ومع ذلك فإذا نظر أحدهم للأجزاء المعروضة فإن هذا يعد محرّشاً جنسياً ويمكن مقاضاة الشخص وإجباره على دفع تعويضات بالملايين .

٣٣- والمجتمع الأوروبي يميل للتقاضى ، فيمكن مقاضاة الأصدقاء وأفراد العائلة للحصول على الملايين إذا وقعت حادثة لأى شخص .

٣٤- ولم يعد الحب موجوداً في الثقافة الأوروبية حيث أنه يفسر حالياً بمعنى الجنس ، ولا يوجد شعور أو ولع أو رغبة فى الرفقة طوال العمر بين الرجال والنساء، الرغبة الوحيدة هى ممارسة الجنس، العرضى الخالى من أى مشاعر نبيلة ، وتنتهى العلاقة بعد إشباع الرغبة الجنسية .

٣٥- ويولد الأطفال من هذه النزوات وقد لا يعرفون آباءهم، وبذلك قد يرتكب الإخوة والأخوات زنى المحارم، وينجبون أطفالاً مولودين من تناسل داخلي، وفي الواقع فإن حظر زنى المحارم موضع تشكك حالياً، لماذا لا يتزوج الإخوة من أخواتهن إذا رغبوا في ذلك؟

٣٦- والثقافة الأوروبية والتي تدرس كثقافة عالمية تهدد الثقافات الأخرى في عالم من الدول التي لا يمكن فصلها بالحدود، فكيف يتعامل العالم مع هذا؟ كيف يحافظ غير الأوروبيين على ثقافتهم إذا لم يريدوا التلوث من خلال السيادة أو التشبه أو التكامل؟

٣٧- تعد حرية التعبير وحرية الصحافة من القيم التي تعلمها الثقافات الأوروبية، وعند طرح ذلك الموضوع لأول مرة كانت الخطب والصحافة محدودة المدى، وعلى كل حال فالمجتمعات الأوروبية التي خرقت تلك الحريات كانت محافظة ولم تسمح نظمها القيمية بمثل هذه الدرجة المرتفعة من الحرية الاجتماعية.

٣٨- ولكن فور تقبل مبدأ حرية التعبير، ازداد تفسيره عمقا واتساعا وما تم منعه من طرح حرية التعبير لا يمكن منعه أو شجبه إذا ما أعلن المجتمع إيمانه بالحرية، فأى شخص أو أية جماعة من الأشخاص تريد فعل شيء ما مهما يكن ضاراً بالآخرين يجب أن يسمح لهم إذا ما كانت الحرية تعنى حقاً حرية.

٣٩- والعدالة كذلك يعاد تفسيرها لتعطي معنى للحرية، نحن نسلم الآن أن استقلال الأمم لا يعنى أن الدول الأخرى لا يمكنها إجبار دولة

مستقلة على تغيير الحكومة ووضع حكومة تلبى شروط أو خصائص معينة ، ولا تعد عدم رغبة شعب دولة ما فى تقبل الثقافة التى ستفرض عليها سبباً فى عدم استخدام القوة لضمان التقبل ، وإن استخدام القوة يعد ضد مفهوم حرية الاختيار ، ليس مهما لدى الدول الديمقراطية المتحررة .

١- وما زال تطور الثقافة المتحررة مستمراً فأى شىء يمكن تنفيذه باسم الحرية ، ولكن لا توجد حرية لرفض ثقافة الحرية المطلقة تلك .

٢- وأمام كل هذا هل يمكن أن يوجد تكامل ثقافى ؟ من المستحيل أن تعزل الثقافات نفسها وأن تحافظ على نفسها ، هل يجب أن يحدث تكامل إذا كان التكامل يدمر ثقافة ما ويحافظ فقط على الانحلال الأخلاقى كما اتضح من الثقافة الأوروبية .

٣- لقد كان هناك حديث حول صدام الحضارات ، والصراع الحالى بين المسلمين والأوروبيين العرقيين ليس صدام حضارات بل هو مجرد صراع المسلمين لاسترداد أرض اغتصبت منهم لخلق دولة إسرائيل ، أعيدها الأرض وسيعيش المسلمون فى سلام مع الإسرائيليين ومناصريهم الأوروبيين .

٤ - ولكن يبدو أن صدام الثقافات يتزايد ، فالمسلمون وغيرهم كثيرون لا يمكنهم تقبل ثقافة الأوروبيين العرقيين ، منها على كل حال ثقافة ضد الدين تقوم على مذهب المتعة وإشباع الرغبات الحيوانية .

٤٤ - لا يوجد هنا مجال للتكامل ، حتى بالنسبة لقيم مثل العدالة واللعب النظيف ، فالثقافة التي يروجها الأوروبيون العرقيون كثقافة عالمية يجب أن تقتصر عليهم وحدهم ، ويجب ألا يسمح لها بأن تتكامل مع الثقافات الأخرى ، لمجرد أن الثقافات الأخرى ستفشل أو تنهار مع رفض القيم الأخلاقية أو تفسيرها بحيث تعنى العكس ، فمثلاً ما يقول دينهم أنه خطيئة يمارس الآن علناً كفضيلة على يد دعواتهم الروحانيين .

٤٥ - قد يكون تكامل لبعض الثقافات كما ذكرت آنفاً ، ولكن لا يمكن أن يحدث تكامل بين الثقافات المتأصلة للأسويين والحضارات الإفريقية مع ثقافة الأوروبيين العرقين .

٤٦ - ويرفض التنوير الحدث القائم على علوم الإيمان بالجزء عن الخطايا ، ولكن عندما لا تعلم شعوب العالم من هم أبائهم يتم تقديس زنا المحارم والعلاقات الجنسية الشاذة والظلم وقمع القوى للضعيف باسم الثقافة المتحررة ، فمن المؤكد جداً أن تصيب الكوارث العالم كعقاب ربانى .

٤٧ - لا بد أن نكون حذرين ؛ كيلا تدمر الرغبة فى التكامل الثقافى كل القيم الأخلاقية الراقية التى نعتز بها .



سيرة ذاتية للدكتور أحمد يوسف القرعى؛

كاتب صحفى متخصص فى الشئون العربية والإفريقية، تابع عن كثب فى كتاباته الصحفية ودراساته وبحوثه العلمية حركات تحرير الدول العربية والإفريقية، وخص قضية تحرير القدس باهتمام متزايد منذ محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى (فى أغسطس ١٩٦٩م)، وحذر مبكراً من مخطط إسرائيل لتهويد القدس، وظل يتابع بالتحليل السياسى محاولات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتكريس عملية تهويد المدينة المقدسة، مؤكداً أهمية الوعى بعروبة القدس وضرورة تعبئة المساندة الشعبية حولها. وعول كثيراً على أهمية دور الاتحادات المهنية العربية التى تمثل ضمير وعقل الأمة، جنباً إلى جنب مع دور الحكومات فى مساندة انتفاضة الأقصى والإسراع بإعداد وثيقة قانونية دفاعاً عن القدس لتعبئة رأى عام عالمى مناصر للقضية الفلسطينية، وتحسباً لاحتمال اللجوء إلى التحكيم الدولى فى حالة الفشل الكامل لعملية التسوية السلمية.

وعبر د. أحمد يوسف القرعى عن هذه الأفكار وغيرها فى كتبه ودراساته ومقالاته عن القدس، ومنها كتاب (القدس من بن جوريون إلى نتياهو) وكتاب (وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟) الذى نال جائزة أفضل كتاب فى معرض لقاهرة الدولى للكتاب (يناير ٢٠٠٠م)، وكتاب (انتفاضة الأقصى) عام (٢٠٠٢م)، وكتاب القدس قضية الساعة (٢٠٠٣م).

ومن الكتب الأخرى نذكر: قضايا الشباب والمتغيرات السياسية الدولية (١٩٩١م)، الحركة النقابية الدولية (١٩٨٦م).

هذا عن التخصص فى الشؤون العربية، وفى القلب منها قضية القدس، أما بشأن التخصص فى الشؤون الإفريقية، فقد تتلمذ على فكر كل من د. بطرس بطرس غالى، ود. عبد الملك عوده، وحصل على درجنى الماجستير والدكتوراه فى الشؤون الإفريقية، وكان عنوان رسالة الماجستير: سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار فى إفريقيا، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م. وعنوان رسالة الدكتوراه: الحركة النقابية الإفريقية ودور مصر فى نشأتها وتطورها (جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م).

وصدرت له عدة كتب فى الشؤون الإفريقية منها: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى إفريقيا (عام ١٩٧٨م)، كما شارك فى تأليف كتب عن الشؤون الإفريقية منها: العرب وإفريقيا (بيروت-١٩٨١م)، مصر وإفريقيا (القاهرة، ١٩٩٦م)، الاتحاد الإفريقى (القاهرة، ٢٠٠١م). ومن الكتيبات التى أصدرها فى الشؤون الإفريقية منذ وقت مبكر: ثورة الفلاحين فى إفريقيا (١٩٧١م)، والمقاطعة الإفريقية لإسرائيل (١٩٧٤م).

ونال د. أحمد يوسف القرعى جائزة المقال التحليلى من نقابة الصحفيين عام ١٩٨٦م، واختير عضواً بعدد من اللجان الثقافية والعلمية منها شعبة الإعلام بالمجالس القومية المتخصصة ومنها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، ومجلس إدارة مركز البحوث الإفريقية، وبرنامج الدراسات المصرية-الإفريقية بجامعة القاهرة، ومجلس أمناء الجمعية العربية للإدارة،

حاتم انتخابه مقررًا للجنة الإعلام الاستشارية بمكتبة الإسكندرية (فى يناير ٢٠٠٠م).

ود. أحمد يوسف القرعى من مواليد بلقاس - دقهلية عام ١٩٤٠م، وتلقى تعليمه في مدارسها تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي، ونال بكالوريوس ماجستير ودكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة أعوام (١٩٦٢، ١٩٧٠، ٢٠٠٠م)، وعمل في البداية محررًا سياسيًا بمصلحة الاستعلامات لمدة ثلاث سنوات قبل التحاقه بجريدة الأهرام محررًا بمجلة السياسة الدولية منذ إنشائها الأولى (يوليو ١٩٦٥م)، ثم مديرًا لتحريرها ١٩٩٢م، إلى جانب عمله عضوًا بمجلس تحرير الأهرام (١٩٩٢-١٩٩٧م)، ومشرقًا على تحرير صفحات ضحايا وآراء منذ عام ١٩٩٤م، ونائبًا لرئيس تحرير الأهرام منذ عام ١٩٩٧م.



الفهرس

| صفحة | موضوع |
|------|--|
| ٥ | لعة |
| ٩ | العولة وتحدياتها |
| ١٩ | صدام الحضارات والحوار المتعثر بين الشمال والجنوب .. |
| ٢٧ | حقوق الإنسان بين العالمية وازدواجية المعايير |
| ٣٥ | قضايا العصر الساخنة |
| ٤٣ | إصلاح الأمم المتحدة .. لماذا ..؟ وكيف؟! |
| ٤٩ | نحو كومنولث عالمى أكثر سلاماً وأكثر عدلاً |
| ٥٥ | الشراكة الذكية .. فى عالم بلا حدود |
| ٦٣ | الطريق إلى نهضة الأمة الإسلامية |
| | حق خاص : النص الكامل لمحاضرة د. محاضير محمد بمكتبة الإسكندرية (سبتمبر ٢٠٠٤م) تحت عنوان: «التكامل بين الحضارات والثقافات المختلفة» |
| ٧١ | |
| ٨٣ | ذاتية |

رقم الإيداع ٢٠٠٥/١٧٠٦

الترقيم الدولي I.S.B.N - 977-09-1181-X